بسم الله الرحمن الرحيم



تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) باستخدام عناصر نظام (CAMEL) – دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

آية خالد ابراهيم غريبة

إشراف

الدكتور إبراهيم محمود منصور

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة والتمويل

كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

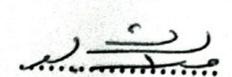
الزرقاء – الأردن

٢٠١٦/١٢/٢٢

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة ب: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) باستخدام عناصر نظام (CAMEL) – دراسة تحليلية مقارنة – بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢.

<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>	<u>التوقيع</u>
الدكتور إبراهيم محمود منصور، مشرفاً ورئيساً أستاذ مشارك، نظم معلومات محاسبية، الجامعة الهاشمية	 ....
الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام، عضواً أستاذ، محاسبة إدارية، الجامعة الهاشمية	 ....
الدكتور أحمد مشرف العموش، عضواً أستاذ مساعد، محاسبة مالية، الجامعة الهاشمية	 ....
الأستاذ الدكتور قيس أديب الكيلاني، عضواً خارجياً أستاذ، إدارة مصارف، جامعة العلوم التطبيقية	 ....

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من لم تمهله الحياة ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار، إلى من كانت روحه هاجساً لمواصلة مسيرتي العلمية.....

أبي العزيز رحمه الله..

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، إلى من ركع العطاء أمام قدميها، إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها، وأعطتني من دمها وروحها وعمرها حباً وتصميماً ودفعاً لغدٍ أجمل، إلى من كان دعائها سر نجاحي....أمي الحبيبة حفظها الله ..

إلى من زرع التفاؤل في دربي، إلى النور الذي يضيء ظلمتي، إلى سندي وقوتي ورفيق دربي....

زوجي العزيز عبدالله ..

إلى من تسعد عيني برؤياه، ويطرب قلبي بنجواه.... قرة عيني محمود ..

أهدي هذه الرسالة..

آية غربية

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذه الرسالة على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

ثم أتوجه بالشكر إلى من رعاني طالبةً في دراسة الماجستير، ومعدةً هذا البحث أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور ابراهيم منصور، الذي له الفضل- بعد الله تعالى- على البحث والباحثة مذ كان الموضوع عنواناً وفكرة إلى أن صار رسالةً وبحثاً، فله مني الشكر كله والتقدير والعرفان.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الفضلاء في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة الهاشمية، وإلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسةً وأعضاء لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتوءاتها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلةً الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

كما وأشكر كل من ساعدني وأعانني على إنجاز هذا البحث، فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام لذكرهم، فهم أهلٌ للفضل والخير والشكر.

آية غريبة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

ملخص

تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) باستخدام عناصر نظام (CAMEL) – دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

آية خالد ابراهيم غربية

إشراف

الدكتور إبراهيم محمود منصور

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) باستخدام عناصر نظام (CAMEL)، والإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة وهي إن كان الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن يشهد نمواً ملحوظاً، وإن كان الأداء المالي للبنوك الإسلامية يتفوق على الأداء المالي للبنوك التقليدية في الأردن، وذلك وفق مؤشرات نظام CAMEL.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي واختبار الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية وذلك بقياس النسب المالية لمؤشرات نظام CAMEL، وتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واستخدام الأسلوب الإحصائي الاستدلالي لتفسير النتائج التي تم التوصل إليها في الإحصاء الوصفي، وتم الاعتماد على اختبار t-test للعينات المستقلة لفحص الدلالة الإحصائية للفروقات بين متوسطات النسب المالية وذلك وفق برمجية التحليل الاحصائي "SPSS" في إجراء الاختبارات الإحصائية، وتم اخذ جميع البنوك الاردنية كمجتمع للدراسة وعددها (١٦) بنك منها (١٣) بنك تقليدي و(٣) بنوك إسلامية، وتم إعطاء درجات التصنيف النهائية لكل مؤشر من مؤشرات نظام CAMEL منفرداً، ومن ثم إعطاء درجة التصنيف النهائية للمؤشرات الخمسة مجتمعةً، حيث تم الاعتماد على ثلاث نسب مالية لقياس كل مؤشر من مؤشرات نظام CAMEL ومن ثم إيجاد المتوسط الحسابي لكل نسبة على مدى الفترة الزمنية المعنية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في كل من مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر جودة الإدارة ومؤشر إدارة الربحية ومؤشر إدارة السيولة، وتفوقت البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في مؤشر جودة الأصول فقط، وخلصت الدراسة إلى وجود نمواً ملحوظاً لدى كلاً من البنوك الإسلامية والتقليدية.

وفي ضوء نتائج الدراسة قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات من أهمها تعزيز مؤشرات نسب كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية وذلك بتعزيز نسبة الرفع المالي ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، وضرورة العمل على تعزيز جودة الأصول لدى البنوك التقليدية وذلك بتخفيض حجم الديون غير العاملة (الرديئة) عن طريق دراسة أوضاع العملاء بشكل جيد واتخاذ القرارات الائتمانية الخاصة بعملية منح التسهيلات بشكل فعال، وضرورة العمل على تعزيز مؤشر إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية وذلك بالعمل على تخفيض نسبة التسهيلات إلى إجمالي الودائع بالحد الذي يحقق نسبة جيدة في استغلال الودائع لمنح التسهيلات للعملاء وأن لا تزيد هذه النسبة عن الحد الذي يشكل مخاطراً للسيولة.

الكلمات المفتاحية: نظام CAMEL، تقييم الاداء المالي، البنوك الاسلامية، البنوك التقليدية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة

١,٢ مشكلة الدراسة

١,٣ أهداف الدراسة

١,٤ أهمية الدراسة

١,٥ الدراسات السابقة

١,٦ ما يميز هذه الدراسة

١,٧ فرضيات الدراسة

١,١ المقدمة

يواجه القطاع المصرفي العربي تحديات كبيرة هذه الأيام نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتعاقبة والاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة وما لها من انعكاسات سلبية على اقتصادات هذه الدول والدول المجاورة لها، وعلى الرغم من ذلك، يعتبر القطاع المصرفي الأردني بالرغم من قصر عمر تجربته المصرفية واحد من أنجح التجارب المصرفية مقارنة مع دول العالم بشكل عام ومع بعض الدول العربية بشكل خاص متسماً بحالة من التطور الكمي الذي صاحبه تطور نوعي متسارع سواء كان ذلك على مستوى تنوع المؤسسات العاملة في هذا القطاع او على مستوى تنوع الأعمال والأنشطة والخدمات التي تقدمها البنوك، حيث أن تعافي الجهاز المصرفي الأردني بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٩ وتحسن النظام المالي الأردني والتطور الكبير الذي شهده القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية أسهم بتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وأصبحت البنوك قطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني وتلعب دوراً رئيسًا في دعمه وتطويره.

كما أن أهم الخصائص التي يتمتع بها القطاع المصرفي الأردني والتي هي النمو المتواصل وارتفاع مستويات رأس المال أدت إلى إبراز أهمية الجهاز المصرفي للاقتصاد الأردني والاستثمارات الجديدة في هذا المجال وتطور أعداد البنوك العاملة بفروعها وأجهزة الصراف الآلي وإجمالي موجودات البنوك والودائع والتسهيلات الائتمانية، حيث ارتفع عدد البنوك العاملة في الأردن من ٢١ بنكاً (١٩ تقليدي، ٢ إسلامي) في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦ بنكاً (٢٢ تقليدي، ٤ إسلامي) في عام ٢٠١٢ ولغاية عام ٢٠١٤، حيث أصبحت ٢٥ بنكاً (٢١ تقليدي و ٤ إسلامي)

وذلك بعد استحواذ بنك الاستثمار العربي الأردني على أعمال بنك HSBC.(جمعية البنوك الأردنية)

وفي هذا الصدد لا يمكن تجاهل الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي الإسلامي إلى جانب المصارف التقليدية من خلال تقديمه لخدمات التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية بصيغ متميزة بعيدة عن القاعدة التي ترتكز عليها أعمال البنوك التقليدية، وبتقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية في محاولة لإطلاق حكم من خلال عمليات القياس على مدى كفاءة وفعالية تلك البنوك على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها وسعيها لخلق توازن فيما بينها، حيث أن الأداء المالي يمثل إحدى أهم الوسائل الرقابية والتخطيطية التي يتم اللجوء إليها من أجل تقييم أداء المنشآت المصرفية والكشف عن نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها .

١,٢ مشكلة الدراسة:

إن الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني منحه درجة عالية من الحساسية والأهمية، وأصبح لا بد من الحفاظ على استقراره والعمل على نموه وديمومته، خاصةً في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة، كما أن تعدد وجهات النظر من الناحية الشرعية في عمل البنوك، عمل على تشجيع بناء بيئة مصرفية تستند إلى الشريعة الإسلامية، وهو ما أدى إلى انتشارها ونموها، خصوصاً بعد الوصول إلى مرحلة تستوجب التعامل مع البنوك وعدم إمكانية الاستغناء عنها.

وهنا لا بد من تقييم أداء هذه البنوك والتأكد من سلامة هذا الأداء وفق مرجعيات مهنية محلية وعالمية، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، ومعرفة مدى النمو الحاصل لها وإن كان الأساس الذي يقوم عليه عمل البنوك الإسلامية يشكل عائقاً في نموها وفي منافستها للبنوك التقليدية، وتأتي هذه الدراسة في هذا السياق الذي يستهدف استقراء واقع أداء البنوك الاردنية.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية :

١) هل الأداء المالي للبنوك بنوعيها (التقليدية والاسلامية) في الأردن يشهد نمواً جوهرياً وملحوظاً؟

٢) هل الأداء المالي للبنوك الإسلامية يتفوق على الأداء المالي للبنوك التقليدية في الأردن وهل هناك فروق في مؤشرات الأداء تعزى لخصوصية العمل المصرفي كونه تقليدي أو إسلامي؟

١,٣ أهداف الدراسة:

إن الهدف من تقييم الأداء هو تحسين وتطوير أداء المنشآت المصرفية، وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف لإمكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة لعلاجها، ومظاهر القوة لتطويرها واستثمارها بالشكل الأمثل. أما الهدف من عناصر نظام (CAMEL)[١] فهو إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام، وذلك بقراءة هذه الأرقام بصورة واضحة ومفهومة لمستخدميها،

---

[١] نظام التقييم المصرفي (CAMEL) وهو اختصار للبنود التالية:
كفاية رأس المال (Capital adequacy)، جودة الأصول (Assets quality)، جودة الإدارة (Management quality)، إدارة الربحية (Earnings management) وإدارة السيولة (Liquidity management).

وبإعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف، وبيان مدى التطور والنمو التي حققته البنوك قيد الدراسة .

ويمكن تلخيص أهداف البحث بشكل عام كالتالي:

١) قياس الأداء المالي ومدى النمو للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تندرج تحت كل عنصر من عناصر نظام (CAMEL).

٢) مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية بالاعتماد على أدائها ودرجة تصنيفها.

١,٤ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك ومن أهمية البنوك في الوقت الحالي للاقتصاد الوطني بنوعيها الإسلامية والتقليدية، خاصةً بعد نجاح وتطور البنوك الإسلامية حول العالم خلال فترة وجيزة وما أثبتته من قدرتها على منافسة البنوك التقليدية وتقديمها لنفس منتجاتها بصيغ أخرى تحللها الشريعة الإسلامية، فأصبح من الضرورة بمكان معرفة إن استطاعت البنوك الإسلامية مجاراة البنوك التقليدية في النمو الاقتصادي، والوصول إلى مستويات مشابهة لها من حيث رأس المال، الموجودات، الإدارة، الربحية والسيولة.

من هنا تكمن أهمية البحث في التعرف على مدى كفاءة وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية لفترة ٦ سنوات ممتدة بين (٢٠١٠ – ٢٠١٥) بهدف المقارنة ومعرفة الأفضل أداءً ونمواً، وذلك باستخدام معايير ومؤشرات نظام (CAMEL)، والذي يساعد في توفير أساس لتقييم الأداء المصرفي وتحديد الكفاءة والفاعلية في إدارة موارده بالشكل الأمثل وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة.

١,٥ الدراسات السابقة:

تنوعت الدارسات التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية حسب نظام CAMEL على الرغم من محدوديتها، وخصوصاً على الصعيد المحلي، وفيما يلي عرضاً لأكثر الدراسات ملائمةً لموضوع هذه الدراسة حيث تم ترتيب الدراسات السابقة وفق التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

هدفت دراسة (Mahua Biswas,٢٠١٤) إلى تقييم أداء اثنين من بنوك القطاع العام في الهند وهما بنك ولاية اندرا وبنك ماهاراشترا وفق نموذج CAMEL ، واعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ من التقارير السنوية للبنوك، وتم استخدام عشرين متغير لقياس مؤشرات نموذج CAMEL في الدراسة، ووجدت الدراسة أن بنك ولاية اندرا أفضل أداءً وذلك في كفاءة الإدارة وجودة الأرباح، ولكن بالنسبة لنوعية الأصول والسيولة كان بنك ماهاراشترا أفضل أداءً من بنك ولاية اندر، أما بالنسبة لكفاية رأس المال فتساوى أداء البنكين .

هدفت دراسة (Golam ,٢٠١٤) إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في بنغلادش باستخدام نموذج CAMEL ، حيث بينت الدراسة أن تقييم القطاع المصرفي في بنغلادش يعد مهمة صعبة حيث هناك العديد من العناصر والتي تحتاج إلى توخي الحذر عند التقييم، في حين أن التفريق بين البنوك الجيدة من السيئة يعد من الأمور الصحية والمفيدة وذلك للوقوف على سلامة المراكز المالية للبنوك حيث أنها تعد ضمانة ليست فقط للمودعين بل أنها لا تقل أهمية عن المساهمين والموظفين والاقتصاد ككل للبلاد أيضاً، ونتيجة لذلك في هذا الدراسة تم تقييم الأداء المالي لاثنين من البنوك

الكبرى في بنغلادش بنك NCB وبنك PCB ، وتم قياس الوضع المالي لكل بنك وإدارته بكفاءة وفعالية، وقد تم ذلك التقييم باستخدام نموذج CAMEL وأحدث مؤشرات التحليل المالي من خلال هذا النموذج، وكانت النتيجة بأن موقف البنوك تحت الدراسة سليم ومرضي بقدر كفايتها لمتطلبات رأس المال، وجودة الأصول، والقدرة على الإدارة وإدارة السيولة .

هدفت دراسة (الغصين ونشواتي، ٢٠١٤) إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام المؤشرات المالية الخمسة لنموذج CAMEL المتمثلة بـ مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر جودة الإدارة، مؤشر إدارة الربحية، ومؤشر إدارة السيولة وذلك بهدف اكتشاف أي من المصرفيين الإسلامي أو التقليدي حقق أداء أفضل من الآخر، بالإضافة إلى دراسة مدى انعكاس الأداء المالي على مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار جميع المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (ثلاثة عشر مصرفاً، ومصرفيين اسلاميين) كعينة للدراسة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، وتم توظيف اختبار (t–test) لدراسة معنوية الفروق بين متوسطات النسب المالية وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر مؤشرات الأداء المالي منفردة ومجتمعة على مستوى ثقة العامة، وتوصلت الدراسة إلى تحقيق المصارف التقليدية لأداء مالي أفضل من المصارف الإسلامية وذلك في مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر إدارة الربحية ومؤشر إدارة السيولة وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء في المصارف الإسلامية ينشأ بشكل رئيسي من الأداء المالي المتحقق لها على عكس ما تم التوصل اليه بالنسبة للمصارف التقليدية.

هدفت دراسة (El mehdi,٢٠١٤) إلى تحليل أداء البنوك المغربية باستخدام نموذج CAMEL، حيث وقد تم تحليل أداء المؤسسات المالية المغربية الكبرى للفترة ٢٠٠١-٢٠١١ باستخدام نموذج CAMEL ، حيث هدف البحث إلى تقييم كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الأرباح والسيولة ومن ثم تحديد الأداء المالي وسلامة التشغيل والتنظيم لدى البنوك ومدى التزامها للتعليمات الصادرة عن المؤسسات المالية المغربية، وتطبيق نموذج CAMEL على البنوك المغربية الكبرى للفترة ٢٠١١-٢٠٠١ والذي يسمح بالحصول على ترتيب للبنوك، حيث تم تطبيق نسبة الديون إلى رأس المال لتحليل كفاية رأس المال، مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض لتحليل جودة الاصول، والعائد على حقوق المساهمين لتحليل جودة الإدارة، والعائد على الأصول لتحليل القدرة على الأرباح، والودائع على نسبة إجمالي الأصول لتحليل القدرة على إدارة السيولة، وأهم نتائج الدارسة هو تفوق بنك (CDM) على مجموعة البنوك المتبقية من عينة الدراسة في جميع مؤشرات نظام (CAMEL) ووفقاً لنسب الدراسة المشار إليها أعلاه.

هدفت دراسة (Kumar *et al*., ٢٠١٢) إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي لمجموعة من بنوك القطاع الخاص وبنوك القطاع العام في الهند خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١١) باستخدام نظام CAMEL، ومن ثم ترتيبهما حسب الأفضل أداءً، وذلك باستخدام طرق رياضية للتوصل إلى نتائج الدراسة وإعطاء الرتبة المناسبة لكل من بنوك القطاع الخاص وبنوك القطاع العام، وتوصلت الدراسة إلى أن بنوك القطاع الخاص هي أفضل أداءً من بنوك القطاع العام وذلك في كلاً من مؤشر جودة الأصول ومؤشر إدارة الربحية، ومؤشر جودة الإدارة ، ومؤشر كفاية رأس المال ومؤشر إدارة السيولة ووفق الدراسة نالت الرتبة الأولى في جميع مؤشرات نظام CAMEL،

وأوصى الباحث بضرورة العمل على تحسين أداء البنوك العامة والعمل على زيادة أرباحها، إلا أن ذلك سيلغي هدف هذه البنوك بالإقراض بمعدلات فائدة منخفضة، لكنه سيحافظ على سلامة هذه البنوك وأدائها .

هدفت دراسة (بوخلخال، ٢٠١٢) إلى بيان أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMEL على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية في الجزائر للفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير، وذلك من أجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك، و التأكد من وجود نظام سليم و معافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، وخلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام CAMEL والذي يظهر نقاط قوة وضعف في أنظمة العمل المصرفي بالإضافة انه نظام داعم للرقابة والتفتيش المصرفي الذي تقوم به المؤسسات الرقابية.

هدفت دراسة (الفرا، ٢٠٠٨) إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي (CAMELS) الأمريكي، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة للسنوات المالية من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧ ، ومن أهم نتائج الدراسة هي حصول بنك فلسطين على المستوى (الأول) تصنيف "١ " وفقا

لسياسة التقييم لنظام (CAMELS) مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية، ويعطي مؤشرات على أن أداءه قوي بالنسبة للأرباح، ونمو أصوله بصورة جيدة، كما أن خبرة الإدارة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد مستويات مناسبة لرأس المال اللازم لها جيدة، بالإضافة إلى معقولية توزيع الأرباح، كما أن حجم الأصول المتعثرة منخفض ومخصصاتها كافية، وأظهر البحث أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) حيث من أبرز الجوانب الايجابية لتطبيق النظام دوره في التغذية الراجعة والرقابة على المعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها، وإجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته وفق مستويات (CAMELS) ، مما يساهم في رسم سياسات وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة، وقد خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها أنه على المصارف العاملة في فلسطين ضرورة تطبيق نظام التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات، والعمل على تفعيل المكونات الأساسية لنظام (CAMELS) التي يتيسر بها الكشف عن مواطن الضعف في كل مكون منها، وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائيا وعلاجياً، وتطوير تقنيات المعلومات في المصارف بما يساهم في إجراء التحليل بالسرعة والسهولة الممكنة وبما يضمن سلامة انسياب المعلومات.

هدفت دراسة (سفاع، ٢٠٠٨) إلى تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL "دراسة تحليلية" لدراسة البنك الأهلي اليمني للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) وقد ركزت الدراسة على معرفة قدرة نظام التقييم CAMEL على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك وتقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني، إضافة إلى تحديد جوانب القوة والضعف في بعض مجالات الأداء البنكي، وقد اعتمد الباحث في

دراسته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك والتي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالدراسة باعتماد نموذج CAMEL ومن بين النتائج التي خلص إليها أنه يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة، وتقييم انجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياساً بما هو متاح لديها من إمكانيات، وقد أبرز نموذج CAMEL من خلال استخدامه لتقييم أداء البنك الأهلي اليمني أن جميع مؤشرات النموذج مرضية إلى حد كبير.

هدفت دراسة (المومني، السروجي، ٢٠٠٥) إلى مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠١) باستخدام مجموعة من النسب المالية، وتلخصت نتائج التحليل في عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية، أما باقي النسب فقد أظهرت فروقات متوسطاتها أنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، واظهرت نتيجة التحليل إلى تفوق البنوك التقليدية في مؤشرات جودة الأصول وإدارة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال، وقد أوصت الدارسة بمجموعة من التوصيات أهمها على المصارف الإسلامية زيادة نسبة السيولة السريعة، وعلى المصارف الإسلامية المحافظة على ربحيتها مقارنة مع باقي المصارف التقليدية، وذلك بمحاولتها تحقيق عائد مجزٍ للأموال المستثمرة لديها، وعلى المصارف التقليدية تقديم خدمات جديدة مبتكرة لعملائها لغايات توظيف مواردها وتحسين أدائها بشكل أفضل إذا ما قورنت بالمصارف الإسلامية، وعلى المصارف التقليدية إيجاد وسائل كفيله بتشغيل أكبر للودائع الموجودة لديها، أي محاولة التخفيف من أعباء الوفرة في السيولة النقدية إذا ما وجدت.

١,٦ ما يميز هذه الدراسة:

إن ما يميز هذه الدراسة هو تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) باستخدام عناصر نظام (CAMEL)، أي تطبيقها بالأردن وتطبيقها لفترة زمنية حرجة، حيث أن هنالك ندرة بالدراسات التي تقيم وتقارن أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن، بالإضافة إلى استخدام مؤشرات مالية لقياس الأداء المالي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يواجها الاقتصاد الأردني وخاصة الظروف الأمنية والسياسية للدول المحيطة بالمملكة وتقييم فاعلية أداء إدارات البنوك الأردنية في المملكة باستخدام عدة مؤشرات مالية، كما أن الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة هي الفترة اللاحقة للأزمة المالية العالمية والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ عام ١٩٢٩ حيث أن الدراسة ستوضح بالأرقام كيف استطاعت البنوك الأردنية تخطي هذه الأزمة وستقيس مدى النمو الحاصل في القطاع المصرفي الأردني.

١,٧فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

H١: يشهد الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن نمواً ملحوظاً.

H٢: الأداء المالي للبنوك الإسلامية يتفوق على الأداء المالي للبنوك التقليدية في الأردن وذلك وفق مؤشرات نظام CAMEL.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية على النحو التالي:

H٢١: يتفوق مؤشر كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

H٢٢: يتفوق مؤشر جودة الموجودات للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

H٢٣: يتفوق مؤشر جودة الإدارة للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

H٢٤: يتفوق مؤشر إدارة الربحية للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

H٢٥: يتفوق مؤشر إدارة السيولة للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

الفصل الثانـي

الإطار النظري

٢,١ المقدمة

٢,٢ مفهوم تقييم الأداء

٢,٣ مفهوم الأداء المالي

٢,٤ مفهوم البنوك التجارية

٢,٥ مفهوم البنوك الإسلامية

٢,٦ وظائف البنوك التجارية

٢,٧ الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية

٢,٨ مستويات تقييم الأداء في البنوك التجارية بما فيها التقليدية والاسلامية

٢,٩ مفهوم الرقابة المصرفية ونظام التقييم المصرفي CAMEL

٢,١ المقدمة:

تعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة كما أنها تمثل العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة، وذلك بمساهمتها في تنشيط وتنمية حركة الاقتصاد الوطني، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

فمن خلال دورها الوساطي بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، يمثل النظام المصرفي ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية.

وفي الوطن العربي يوجد نوعان رئيسيان من المصارف التجارية: المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية حيث تعتبر الأخيرة إحدى أهم منجزات الصحوة الإسلامية المعاصرة في مجال النشاط الاقتصادي باعتبارها تسعى جاهدة إلى المساهمة في حل بعض المشكلات التي تعاني منها الدول الإسلامية، كما أن المصرف الإسلامي أمامه عدة طرق مشروعة لجني الأرباح، ولهذا بدأت هذه المصارف في النمو والازدهار، بل تسعى بعض الدول غير الإسلامية إلى تطبيق نظام المصارف الإسلامية، لأنه يحقق الربح ويتلافى مفاسد النظام الربوي التقليدي.

سيتم في هذه الفصل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء وأهدافه وخصائصه، وكذلك التعرف على مفهوم البنوك التجارية بما فيها البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية ووظائفها وبيان الفرق فيما

بينها، كما سيتم التطرق لمفهوم الأداء المالي بشكل خاص في البنوك التجارية بنوعيها التقليدية والإسلامية.

ومن جانب آخر سيتم التعرف على مفهوم الرقابة المصرفية وأنواعها وإلى مفهوم نظام التقييم CAMEL بشكل مفصل والتعرف على أهداف هذا النظام ومميزاته وآلية عمله وعناصره وهي التي تشكل أساس هذه الدراسة .

٢,٢ مفهوم تقييم الأداء:

تقييم الأداء هو الصفة النظامية أو الرسمية التي تعبر عن جوانب القوى وجوانب الضعف في المؤسسات وهو قياس إنتاجية المنشأة خلال فترة معينة وبيان مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات (بلوط، ٢٠٠٣).

ويمكن تعريفه على أنه التأكد من كفاية استخدام موارد المؤسسات بأفضل استخدام لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المخطط لها وذلك من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لأنشطة المؤسسات وعن وجود انحرافات عن الأهداف المخطط لها بما يحقق الأهداف المرجوة منها (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩).

كما يعتبر تقييم الأداء بأنه جميع العمليات والدراسات التي تهدف إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة للمؤسسات وكفاءة استخدامها مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات المناسبة بالاعتماد على مقاييس ومعايير معينة (عمارة، ٢٠١٠).

٢,٢,١ أهداف تقييم الأداء:

يهدف تقييم الأداء إلى التأكد من أن الأداء الفعلي للمؤسسات يتم وفقا للخطط المتوقعة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء ويمكن تلخيصها كما يلي (أبو حطب، ٢٠٠٩):

١. الكشف عن بعض المشكلات الإدارية والتنظيمية حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج تقارير تقييم الأداء الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية، وتقييم صلاحية أنظمة الضبط والرقابية الداخلية لدى المؤسسات، إذ تعتبر عملية التقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في ضبط الأنظمة الداخلية لدى المؤسسات.

٢. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة التنظيمية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يقع من ضمن مهامه، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انحرافاته عن الخطة سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسه بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدات التنظيمية ككل.

٣. تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام المؤسسات بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرجوة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات التنظيمية.

٤. الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات، ورفع مستوى الأداء من خلال رفع كفاءة الموارد البشرية في المؤسسات، والرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه، وممارسة أعماله المختلفة بكفاءة مختلفة، وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام ممكن.

٢,٢,٢ خصائص المعايير المستخدمة لتقييم الأداء:

عند تحديد المعيار المستخدم لتقييم الأداء يجب مراعاة أن يكون هذا المعيار ملائماً ومناسباً لتقييم الأداء، وهناك بعض الخصائص الواجب توافرها في المعيار المحدد وهي (بلوط، ٢٠٠٣):

١. الصدق: حيث يجب أن يعبر المعيار عن الأمور التي يتطلبها الأداء.
٢. التمييز: ويعني قدرة المعيار على التفرقة بين العمل المطابق للمعايير والعمل غير المطابق لها.
٣. الثبات: أي يتوافر في المعيار جانب الاستقرار والتوافق.
٤. القبول: بجب أن تكون المعايير مقبولة والمعيار المقبول هو المعيار العادل .
٥. سهولة الاستخدام: أي سهولة استخدام المقياس ووضوحه.

٢,٣ مفهوم الأداء المالي:

عرف كل من (طالب والمشهداني، ٢٠١١) الأداء المالي على أنه انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من قائمة المركز المالي وملخص الدخل فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.

كما قد تطرق (المعمري،١٩٩٩) إلى تعريف الباحثان (كلير كرتيلي وروبرت هانسن،١٩٨٩) وهو أن الأداء المالي يعكس القرارات الخاصة بالسياسات المالية التي يتبناها

المدير كسياسية توزيع الأرباح وسياسة زيادة شريحة الأسهم الخاصة بالمدير ضمن رأس المال الإجمالي وسياسة خفض المصاريف والنفقات الإدارية.

كما أكد (الحسيني والدوري، ص ٢٢٤، ٢٠٠٣) على أن الأداء المالي يمثل وضع الشركة المالي، ووصف للأساليب التي تم استخدامها لدراسة مجموعة من المتغيرات، ويقاس بالمؤشرات المالية مثل الإيرادات، والمبيعات، والموجودات، والمطلوبات وصافي الدخل.

كما عرف (Moumbe,٢٠٠٥) الأداء المالي بأنه يمثل الجانب الكمي للأداء في المؤسسات، كما يقيم انطلاقاً من المستندات المحاسبية أي بالاعتماد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل).

٢,٤مفهوم البنوك التجارية:

عرف قانون البنوك الأردني رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٠ البنوك التجارية على أنها "الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل في المملكة ".

كما يعتبر البنك التجاري نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وهذا المفهوم يعتبر البنك التجاري وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال (جلدة،٢٠٠٩).

كما يمكن تعريف البنوك برأي الباحثة على أنها إحدى المؤسسات المالية والسوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي والتي تعمل وسيطاً مالياً بين عملائها، إذ يتمثل عملها الأساسي بقبول الودائع لإعادة استعمالها في عمليات مصرفية أخرى كمنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية

وشرائها وبيعها وغير ذلك من الأعمال المصرفية، بالإضافة إلى أعمالاً أخرى ثانوية وغير مصرفية كممارسة الاستثمار وذلك ضمن قوانين وتعليمات البنك المركزي.

٢,٥ مفهوم البنوك الإسلامية:

عرف قانون البنوك الأردني رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٠ البنك الإسلامي على أنه " الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية".

وتم تعريفه بأنه البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة (أبو الهول، ٢٠١٢).

كما ما يميز عمل البنوك الاسلامية بأنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة(الربا) أخذاً أو عطاءً، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية (سميران، ٢٠١١).

ويمكن تعريف البنك الإسلامي كما ترى الباحثة على أنه نوع من أنواع المؤسسات المالية المصرفية، والتي تمارس عملها المصرفي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، إذ تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للإتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية، أي المشاركة بالربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة.

٢,٦ وظائف البنوك التجارية:

حدد قانون البنوك الأردني رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ وحسب المادة رقم (٣٧) منه الأنشطة التي يسمح للبنك بممارستها وهي كما يلي:

١. قبول الودائع بمختلف أشكالها، ومنح الائتمان بجميع أنواعه بما في ذلك تمويل العمليات التجارية والتمويل بطريقة التأجير.

٢. تقديم خدمات الدفع والتحصيل، وإصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات البنكية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها.

٣. التعامل بأدوات السوق النقدي وبأدوات سوق المال بيعاً وشراءً سواء لحسابه أو لحساب عملائه، وشراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.

٤. إدارة إصدارات الأوراق المالية أو التعهد بتغطيتها وتوزيعها والتعامل بها، والتعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة.

٥. تقديم خدمات الوكيل أو المستشار المالي، وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للمحافظ الاستثمارية، وعمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة وتقديم خدمات أمين الاستثمار ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير.

إن من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، كما أن وظيفة البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو

المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للبنوك التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضي فائدة على القروض بما يعكس أحوال السوق النقدية، كما أن البنوك التجارية اليوم تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالة لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتمادات المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك إلى زبائنها مثل الحوالات، تحصيل الشيكات والكمبيالات، صرف المرتبات والأجور، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات، بيع وشراء العملات الأجنبية و تسديد الديون وإيصالات الدفع (الناهش،٢٠١٤).

ويمكن تقسيم وظائف البنوك إلى وظائف تقليدية قديمة وأخرى حديثة، والوظائف التقليدية يمكن إجمالها بما يلي:

١. قبول الودائع على اختلاف أنواعها، فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، ويترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي، وباعتبارها أبرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها (يونس وآخرون،٢٠٠١).

٢. منح الائتمان، وتعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا إعطاء تعريف للائتمان فهو علاقة بين طرفين دائن ومدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة (شيحة، ١٩٩٩).

٣. خصم الأوراق التجارية، وهي تمثل أساساً الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي إلى تنشيط وتيسير المعاملات وتكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى أحد البنوك التجارية ليقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل قيمة الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية (عبد المطلب، ٢٠٠٣).

٤. تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها (الناهش، ٢٠١٤).

أما الوظائف الحديثة، فنتيجة لتطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري للبنوك من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع إلى الدخول إلى عالم الاستثمار وامتلاك العديد من المشروعات الصناعية والتجارية أدى ذلك إلى ظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية منها ما ينطوي على الائتمان ومنها ما لا ينطوي على الائتمان، وأبرز هذه الخدمات ما يلي (عبد المطلب،٢٠٠٣ والناهش، ٢٠١٤):

١. إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
٢. خدمات البطاقات الائتمانية وبطاقات الصراف الآلي.
٣. تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
٤. تحصيل الأوراق التجارية وشرائها وبيعها لصالح العملاء.
٥. الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار غير المباشر.
٦. تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية.
٧. بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون.
٨. المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
٩. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

٢,٧ الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية:

للتفريق بين البنوك التقليدية والإسلامية فإنه يمكن التفريق بينهما على أساس طبيعة العمل لكل منهما وذلك استناداً على قانون البنك المركزي الأردني وعلى التعاريف السابقة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية، حيث أن الوظيفة الأساسية للبنوك التقليدية تمويل العملاء لغايات استهلاكية أو استثمارية، إذ أنه يلعب دور الوسيط بين المدخرين والمودعين والمستثمرين مقابل فائدة تحددها البنوك بناءً على مستويات المنافسة فيما بينها لجلب العملاء، حيث أن أصل هذه الأموال من ودائع العملاء التي يتم اجتذابها مقابل فائدة يتم تحديدها مسبقاً من قبل البنك وفق عدة أسس حيث يتحمل البنك جميع المخاطر التي قد تنشأ نتيجة توظيف هذه الودائع.

أما البنك الاسلامي فهو البنك الذي يتعامل بالمصرفية الإسلامية، أي بالنظام أو النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، إذ لا يتسم دوره بحيادية الوسيط كالبنك التقليدي بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً وغير ذلك من صور الاستثمار المتوافق مع الشريعة الاسلامية، وهناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية التي تمثل ذلك منها: التمويل بالمرابحة، والتمويل بالمشاركة، والتمويل بالمضاربة، والتمويل بالاستصناع، والتمويل بالسلم، والتمويل بالإجارة، والتمويل بالبيع الآجل، إضافة إلى الأجور على الحوالات، والاستفادة من أسعار الصرف وتبادل العملات، كما أن مصادر الأموال لدى البنوك الاسلامية عبارة عن أموال أصحاب الاستثمار المشترك وهي الأموال التي يتم ايداعها من قبل العملاء لغايات استثمارها من قبل البنك مع إعطاء حق الاستثمار المطلق للبنك الإسلامي، وأموال أصحاب الاستثمار المقيد وهي الأموال التي يتم إيداعها من قبل العملاء لغايات استثمارها من قبل البنك مع تحديد نوع هذه الاستثمارات من قبل العملاء وعلى البنك أن يتقيد بهذا

الشرط، حيث يتم تحديد هامش الربح المتوقع من قبل البنك على أن لا يتم تحديد الربح كنسبة في بداية الاستثمار بل ويتم تقييم حجم الأرباح بعد الانتهاء منها وتحديد نسبة الربح التي سيحصل عليها العملاء بصفتهم رب المال ونسبة ربح البنك كونه المضارب، وفي حال كان ناتج عمليات الاستثمار خسارة يتحمل كل من البنك والعملاء هذه الخسارة.

ومع العلم بأنه يوجد عدد كبير من الفروقات بين البنوك التقليدية والإسلامية وأهم فرق بينهما أن عمليات تمويل العملاء من قبل البنوك الإسلامية تقوم على أساس اقتصادي بحت حيث لا تقوم البنوك الإسلامية بمنح تمويلات وتوفير نقد للعملاء كمنح قروض شخصية وسداد ونقل الديون أما البنوك التقليدية فتقوم بذلك.

٢,٨ مستويات تقييم الأداء في البنوك التجارية بما فيها التقليدية والإسلامية :

جاءت معظم مفاهيم تقييم الأداء في البنوك التجارية على أنها الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من العمل الإداري المستمر في البنوك، حيث تمثل عدداً من الإجراءات التي تتخذها الإدارات للتأكد من النتائج التي تم تحقيقها إن أنجزت وفق الخطة المرسومة وبأعلى درجة من الكفاءة، ويختلف تقييم الأداء في البنوك التجارية بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها وتتمثل هذه المستويات فيما يلي (السيسي، ١٩٩٨):

- المستوى القومي: وفي هذا المستوى يظهر دور البنوك التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد القومي باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع .
- المستوى القطاعي: يتضمن هذا المستوى الجهاز المصرفي بأكمله وعلى رأسه البنك المركزي، ويتم تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المستوى من ناحية السلطات الرقابية وتقييم أداء البنوك التجارية القائمة على السياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي .

- مستوى البنك التجاري في حد ذاته: وفيه تركز الإدارة البنكية على تحقيق الأهداف المخططة والمرسومة لها، من تنظيم للربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة ، حيث تضع البنوك عدة مؤشرات أو نسب مالية تكون صالحة لتقييم أدائها، وتمكن هذه المؤشرات إلى حد كبير من التعبير على المستويات الثلاثة السابقة.

٢,٩ مفهوم الرقابة المصرفية ونظام التقييم المصرفي CAMEL :

إن تطور القطاع المصرفي وتوسعه وتنوع الأعمال التي يقوم بها وتشعبها واتساع قاعدة عملائه، استدعى لوجود ما يسمى بالرقابة المصرفية، وذلك لتنظيم أعمال هذا القطاع وضمان سلامة ومتانة البنوك من الناحية المالية والتنظيمية، حيث أن الهدف الأساسي للرقابة المصرفية هو المحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي بهدف حماية حقوق المودعين والمساهمين وضمان استمرارية و نمو البنوك بشكل يساهم إيجابياً في تنمية الاقتصاد الوطني، وتأخذ الرقابة المصرفية في الأردن شكلين أساسيين هما (موقع البنك المركزي الأردني): –

١– الرقابة المكتبية: والتي تتضمن الرقابة المستمرة على نشاطات البنوك المصرفية والتحليل المنتظم للقوائم المالية والتقارير الدورية التي ترسلها البنوك إلى البنك المركزي، بالإضافة إلى دراسة طلبات ترخيص بنوك جديدة وتفرع البنوك داخل وخارج الأردن، ومدى التزام البنوك بتشريعات البنك المركزي الناظمة للقطاع المصرفي والتي يمكن متابعتها مكتبياً.

٢– الرقابة الميدانية: وهي ما تكمل وتؤكد على ما تم التوصل إليه من خلال الرقابة المكتبية، والتي تتضمن القيام بزيارات ميدانية دورية للبنوك للتأكد من التزامها بقانون البنوك وتعليمات البنك المركزي والتي تهدف إلى ضمان سلامة ومتانة الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى تقييم البنوك بشكل شامل خاصة النواحي النوعية التي لا يمكن تقييمها من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية

مثل نوعية الإدارة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار رأس المال، نوعية الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة عند التقييم .

وهذا ما أدى إلى ظهور نظام CAMEL كأداة للرقابة المكتبية والرقابة الميدانية، والذي بدأ استخدامه في بداية عام ١٩٨٠ من قبل المصرف الفيدرالي الأمريكي، حيث يتكون هذا النظام من مجموعة عناصر مالية ونوعية تستخدم كمؤشرات يتم قياسها ومن ثم تحليلها لتقييم الأداء المالي للبنك والتزامه بالقوانين والتشريعات، ومن ثم إعطاؤه التصنيف اللازم والذي يعكس وضع البنك المالي والإداري.

في البداية كان هذا النظام يتكون من مجموعة من المعايير الرقابية تغطي خمسة مجالات رئيسية في المصرف، وفي عام ١٩٩٨ أضيف إليه معياراً سادساً يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity ليصبح CAMELS (رستم،٢٠١١)، ولكن في هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على النظام الأول CAMEL نظراً لكونه النظام المعتمد كأداة رقابية على البنوك الأردنية، ويتكون هذا النظام من خمس مؤشرات مالية ونوعية تقاس من خلال متغيرات رقمية لتقيس فرضيات الدراسة وهي:

١) كفاية رأس المال **C**apital Adequacy

٢) جودة الأصول **A**ssets Quality

٣) جودة الإدارة **M**anagement Quality

٤) إدارة الربحية **E**arnings Management

٥) إدارة السيولة **L**iquidity Management

وكما يرى (Barr et al., ٢٠٠٢) فإن نظام التصنيف CAMEL أصبح أداة مختصرة ولا غنى عنها لكل من الجهات الرقابية والتنظيمية، حيث أنه يؤكد على مدى سلامة أوضاع البنك وذلك بمراجعة وفحص جوانب مختلفة للبنك بالاعتماد على مجموعة من البيانات المختلفة كالقوائم المالية، الميزانية العمومية، قائمة التدفقات النقدية، مصادر التمويل وبيانات الاقتصاد الكلي .

٢,٩,١ هدف نظام CAMEL:

إن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMEL هو استخدامه كمنهج موحد للسلطات الرقابية للرقابة على البنوك المحلية وتقييم مواطن القوة والضعف التي تنطوي تحت عناصر هذا النظام، ومن ثم إعطاء البنوك التصنيف الملائم لها مما يسهل المقارنة فيما بينها، كما أن هذا التصنيف يعكس مستوى المخاطر والمشكلات التشغيلية والإدارية والمالية التي يعاني منها البنوك وبالتالي مستوى الرقابة اللازم لها أو أية إجراءات أخرى تقوم بها السلطة الرقابية بالخصوص.

٢,٩,٢ مميزات نظام CAMEL:

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام CAMEL في النقاط التالية (الطوخي، ٢٠٠٨):

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

٢,٩,٣ دلالة نظام CAMEL:

إن الغاية من النظام هو تحديد مستوى الرقابة المطلوبة من قبل السلطة الرقابية، فيتم تصنيف كل من البنود السابقة (رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة) من (١) إلى (٥) وكذلك يتم تصنيف البنك، ويعطي كل رقم الدلالة التالية:

(١) ويعني قوي (Strong) وهو أفضل تصنيف، وهذا يعني أن المصرف يتمتع بمركز مالي سليم ولا يوجد عنده مشاكل جوهرية، وفي هذه الحالة فإن المصرف يحتاج إلى رقابة أقل من الاعتيادية .

(٢)ويعني مرضي (Satisfactory)، وهذا يعني أن البنك يتمتع بمركز مالي سليم إلا أنه توجد لديه عدد من المشاكل، لكنها معروفة بصورة جيدة للإدارة وهي تحت السيطرة، وفي هذه الحالة فإن مستوى الرقابة المطلوبة على هذا البنك هي رقابة اعتيادية.

(٣)ويعني عادل (Fair)، وفي هذه الحالة فإن البنك يوجد عنده مشاكل بحاجة إلى معالجة فورية من قبل الإدارة وإذا لم تقم بمعالجة هذه المشكلة فإن الوضع يتفاقم عند البنك. مستوى الرقابة على البنك الذي يأخذ هذا التصنيف يتوجب أن تكون فوق الاعتيادية وقد يطلب من البنك في هذه الحالة تقديم برنامج تصحيحي.

(٤)ويعني حدي (Marginal)، وفي هذه الحالة فإن البنك يوجد عنده مشاكل حادة وإذا لم يتم معالجة هذه المشاكل فإن هذا البنك قد يتعرض للإفلاس. مستوى الرقابة المطلوبة على هذا البنك يجب أن تكون حثيثة ويجب زيارة البنك من قبل السلطات الرقابية على فترات متقاربة بالإضافة إلى الطلب من مجلس إدارة البنك بتقديم برنامج تصويبي وقد يتم وقف بعض النشاطات .

(٥)ويعني غير مرضي (Un Satisfactory) وهو أسوأ تصنيف، في هذه الحالة فإن احتمالية تعثر البنك وإفلاسه تكون عالية، حيث أن المشاكل التي يعاني منها هي مشاكل حادة وغير مسيطر عليها من قبا الإدارة. مستوى الرقابة على البنك تكون بأقصى حالاتها وقد يكون هناك مفتشين مقيمين لدى البنك، وكذلك في هذه الحالة فإن السلطة الرقابية قد تمنع البنك من ممارسة نشاطات معينة وقد تقوم بعزل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتعيين لجنة إدارة لإدارة البنك.

٢,٩,٤ عناصر نظام (CAMEL):

كفاية رأس المال (C) Capital Adequacy:

تعددت تعاريف رأس المال على اختلاف المنظور الذي بنظر إليه منه، فعرف رأس المال من وجهة نظر رقابية أو كما يطلق عليه رأس المال التنظيمي، فهو الحد الأدنى لرأس المال كنسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كما حددته لجنة بازل أو سلطة الرقابة المصرفية (مقررات لجنة بازل،١٩٨٨).

أما من وجهة نظر اقتصادية فقد عرف رأس المال على أنه قيمة رأس المال الذي يحتفظ به البنك وفقا لسياسته وتحليله وبناء على تقييمه للمخاطر (أبو كمال، ٢٠٠٧) .

كما عرف (الشماع، ١٩٩٣) رأس المال من وجهة نظر مصرفية بأنه رأس المال المتأتي من المدفوع والأرباح المحتجزة، وقد سمي ب "رأس المال الأساسي" ، وسمح للأقطار أن تشمل

ضمن قاعدة رأس المال مجموعة من المكونات الأخرى لرأس المال سميت ب "رأس المال المساند " أو " التكميلي "حسبما هو معترف به في الأنظمة الرقابية والمحاسبية.

كما تعبر نسبة كفاية رأس المال عن ملاءة البنك حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك كما عرفها (Greenspan,١٩٩٨) على انها احتمال إعسار البنك حيث كلما ارتفعت درجة ملاءة البنك قل احتمال إعساره.

ويمكن تعريفه بأنه المصدر الذي يستخدم لمواجهة الخسائر غير المتوقعة التي قد يتعرض لها البنك وبالتالي حماية أموال المودعين والدائنين، وعليه فإن رأس مال البنك يقيس مدى متانة البنك وملاءته.

بعبارة أخرى يعتمد تقييم رأس المال على مدى متانة النسب المتعلقة برأس المال مثل نسبة كفاية رأس المال، نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات، عدم وجود نقص في المخصصات، التزام المصرف بتعليق الإيرادات، الأرباح الموزعة بحيث لا تقلل من حسابات رأس المال، أهمية واتجاه الموجودات المصنفة، جودة إدارة المخاطر وتقييم المخاطر المستقبلية.

جودة الموجودات (A) Assets Quality:

تعتبر جودة الموجودات ذات أهمية خاصة في نظام التقييم CAMEL، لأنها العنصر الأساسي في أي نشاط وبالتالي فهي العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه بقية العناصر في نظام CAMEL، فتشغيل واستثمار هذه الموجودات يعني توليد الإيرادات، وحيازة البنك على أصول جيدة وتوظيفها بالشكل المناسب يعني إيرادات أكثر وأداء مالي وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة

ولرأس المال، كما أن تدني جودة الأصول هي السبب الرئيسي لمعظم حالات إفلاس البنوك (Grier,٢٠٠٧).

ويتم تقييم جودة الموجودات في البنوك اعتماداً على عدة أمور منها قدرة الموجودات على دعم حقوق الملكية من خلال حجم الموجودات المدرة للدخل، و فاعلية إدارة محفظة التسهيلات بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة وما يترتب عليها من حجم الذمم العاملة وتصنيفاتها والذمم التي بحاجة لمتابعة مستمرة، وحجم الذمم غير العاملة واتجاهاتها، حيث تعتبر التسهيلات من أهم موجودات البنك التي يقوم عليها نشاطه التشغيلي، وسلامة عمليات منح التسهيلات والتي تعتبر أيضاً من النشاطين الرئيسين التي يقوم عليه نشاط البنك الأساسي، مع مراعاة التركز في عمليات المنح قطاعياً وحسب الأفراد بما فيها مخاطر المقترض الوحيد و المقترضين ذوي العلاقة[٢]، وسلامة استثمارات المصرف في الأسهم والسندات والصكوك وغيرها، وسلامة البنود التي يحتفظ بها المصرف بأرصدة نقدية ووجود مطابقات وتعزيزات مستمرة لها، وحجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي الأصول وإلى رأس المال ومستوى ما يقابلها من مخصصات لمواجهة هذه الأصول المتعثرة والخسائر .

جودة الإدارة (M) Management Quality:

جميع البنود هي نتائج عمل الإدارة، وبالتالي أخذ تقييم باقي البنود إلى جانب أمور أخرى تتعلق بالكفاءة التقنية والقيادة والمقدرة الإدارية، ومدى التقيد بالقوانين والمقدرة على التخطيط وفعالية أنظمة المعلومات الإدارية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ووجود هيكل تنظيمي

---

٢ تعريف ذوي العلاقة: يعتبر الشخص ذا علاقة مع البنك:

إذا كان لأي منهما (الشخص أو البنك) مصلحة مؤثرة في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر (وتعتبر الشركة التابعة للبنك من الأطراف ذوي العلاقة) أو إذا كان الشخص إدارياً في البنك أو له مصلحة عمل مشتركة مع إداري فيه أو إذا كان الشخص زوجاً لإداري في البنك أو كان قريباً لذلك الإداري أو لزوجه حتى الدرجة الثالثة أو كانت له مصلحة عمل مشتركة مع أي منهم.

مناسب، يعكس أداء الإدارة وجودتها، كما تعتبر الإدارة أحد أهم عناصر نظام التقييم CAMEL لأنها تلعب دوراً كبيراً في نجاح البنك، ومع ذلك، فإنها تخضع للقياس مثل باقي العناصر (Grier,٢٠٠٧).

ويرتبط نجاح البنك في تحقيق أهدافه بنجاح الأداء الإداري للبنك، ويتم ذلك بنجاح الإدارة بإتمام المهام والمسؤوليات المناطة بها بكفاءة وفاعلية والقدرة على التعامل بمرونة مهما يطرأ من تطورات ومتغيرات على العمل المصرفي والبيئة المحيطة، ومن أهم القضايا التي يتعين أخذها في الاعتبار للتقييم الملائم للإدارة الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاءة رأس المال، والأرباح والسيولة.

كما تقاس المؤشرات الإدارية لإدارة البنك من خلال الرقابة المصرفية ببحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة، وأهمها ما يلي: (موقع Federal Reserve)

- مدى التقيد والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية وبتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول، ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين.
- مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة والقدرة على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسة.
- مدى دقة البيانات والمعلومات والتقارير المقدمة للسلطة النقدية والتجاوب مع اهتمامات وتوصيات المصرف المركزي.
- قوة وملاءمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي ومدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.

- مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي ومدى وجود خطط واضحة للتعيين ووضع المناسب في المكان المناسب ولاحقاً توفير برامج تدريبية للموارد البشرية وتطبيق مبادئ اكتساب الخبرة والمهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي.
- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة ومدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد.

إدارة الربحية (E) Earnings Management:

تحقيق الأرباح يعني ضمان استمرارية البنك ونموه مستقبلاً، إذ تعتبر الأرباح نتيجة ترتبط بشكل مباشر بجودة الأصول وجودة الإدارة، وزيادة صافي الربح يعني توظيف لموارد البنك بشكل أفضل وتقليص للمصروفات، أما انخفاض الأرباح فيعني عدم الكفاءة بالتشغيل ومصروفات عالية، لذلك لابد من أن تقوم إدارة البنك بإدارة الربحية بالشكل المناسب عن طريق تحليل الفرص واستغلالها بالشكل الأمثل مع تحقيق أعلى عائد ممكن والمحافظة على نسب سيولة مناسبة بذات الوقت.(الفرا، ٢٠٠٨)

ومن منظور عملي وكما هو متعارف عليه يمكن تقييم ربحية البنك من خلال دراسة وتحليل عدة عوامل مثل مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال وتكوين مخصصات كافية وملائمة، وبنفس الوقت دفع حصص أرباح معقولة، وتحليل نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب، وحجم واتجاهات هذه العناصر، ومدى الاعتماد على المصادر غير التقليدية للدخل والبنود الاستثنائية مثل عمليات الاستثمار بالأوراق المالية، وتحليل العلاقة بين مخاطر الأنشطة وربحيتها، وأخيراً تحقيق المستوى الرقابي المطلوب على بنود الدخل والنفقات.

ومن الجدير بالذكر أن التركيز على عنصر الربحية بمعزل عن العناصر الأخرى عند تقييم البنك سيؤدي إلى نتائج مضللة، فمن الممكن أن يحقق البنك أرباحاً عالية، إلا أنها قد تكون ناتجة عن حدث عارض أو أنها ليست من النشاط التشغيلي الأساسي للبنك المتمثل بقبول الودائع ومنح التسهيلات، كما أنه من الممكن أن تكون تلك الأرباح غير متناسبة مع مخاطر عمليات التشغيل، وبالتالي هي غير كافية لتدعيم رأس المال والتحوط للخسائر والسماح للبنك بالاستمرار والنمو.

إدارة السيولة (L) Liquidity Management :

السيولة هي مدى قدرة المصرف على الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها من خلال التطابق في التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات السوق النقدي(الإقراض والاقتراض) بالنظر إلى موعدي الاستحقاق لمصادر الأموال واستخدامها، وعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية والمراكز المحتفظ بها من تلك العملات (MacDonald,٢٠٠٦ and Compton,١٩٩١).

كما عرف الشماع (١٩٩٣) السيولة بأنها قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة، وبدون خسارة عن كلفة الشراء، ويرى البعض أن السيولة عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع (حنفي، ٢٠٠٢) .

ويمكن تعريفها على أنها نسبة النقد وما يعادله والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة ودون تحمل أية خسائر، كما أنها تشير إلى مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والمقدرة على رد أموال المودعين المتوقعة وغير المتوقعة بسرعة ودون الحاجة إلى تسييل بعض الأصول وتحمل بعض الخسائر أو اللجوء للاقتراض.

وتتفاوت الموجودات بدرجة سيولتها، فهناك موجودات عالية السيولة مثل النقد وأشباهه، وهناك موجودات داعمة للنقد وهي الموجودات التي يمكن تسييلها بسرعة مثل بعض الذمم وبعض الاستثمارات المالية، كما أنه لا بد من الإشارة إلى أنه ترتبط سيولة البنك بآجال موجوداته والتزاماته، فموجودات ذات أجل قصير ومطلوبات ذات أجل طويل تعني سيولة أعلى للبنك، والعكس صحيح أيضاً، وهنا لا بد من أن توائم الإدارة بين سيولة الموجودات والربحية والمخاطر، فالاحتفاظ بموجودات عالية السيولة يعني تشغيل الموارد بمخاطر أقل وبالتالي أرباح منخفضة، أما موجودات سائلة منخفضة يعني مخاطر أعلى و أرباح أعلى أيضاً .

الفصل الثالث

منهجية البحث

٣,١ مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح مجتمع الدراسة ومصادر جمع البيانات وشرح منهجية الدراسة المتبعة في تحليل البيانات وكيفية قياس مؤشرات الدراسة وبيان أهم النسب المستخدمة في قياس المؤشرات لكل عنصر من عناصر نظام CAMEL.

٣,٢ مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية وسيتم اجراء مسح شامل لها حيث سيتم دراسة (١٦) بنك أردني، (١٣) بنك منها تقليدي و (٣) إسلامي خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥).

٣,٣ مصادر البيانات:

سيتم الاعتماد على مجموعتين من المصادر للبيانات، الأولى وهي الأولية وتتمثل بالبيانات والتقارير المالية الصادرة عن البنوك وعن البنك المركزي الأردني، أما الثانية فهي الثانوية وتتمثل بالكتب والمقالات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

٣,٤ منهجية البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكون الدراسة تعتمد على قياس وتحليل نسب مؤشرات الأداء المالي وفق نظام (CAMEL) ومن ثم مقارنة هذه النسب والفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

٣,٥ أساليب تحليل البيانات وقياس مؤشرات الدراسة:

إن الدراسة تعتمد على اختبار الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية عند قياس جميع نسب المالية لمؤشرات نظام CAMEL ، ولذلك سوف يتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، ومن ثم سوف يتم استخدام الأسلوب الإحصائي الاستدلالي لتفسير النتائج التي تم التوصل إليها في الإحصاء الوصفي، وقد تم استخدام اختبار t-test للعينات المستقلة لفحص الدلالة الإحصائية للفروقات بين متوسطات النسب المالية، حيث تم الاعتماد على برمجية التحليل الاحصائي "SPSS" في إجراء الاختبارات الإحصائية، وسيتم تحليل البيانات على جزأين، وكالتالي:

الجزء الأول سيعنى باختبار الفرضية الأولى، وذلك بقياس مدى النمو الحاصل لأهم البنود المحاسبية في قائمة المركز المالي التي تعطي صورة للأداء المالي للبنك بالإضافة إلى صافي الدخل قبل الضريبة خلال الفترة المدروسة (٢٠١٠-٢٠١٥) لكل من البنوك الأردنية الإسلامية والتقليدية، وذلك باعتبار أن سنة ٢٠١٠ هي سنة الأساس.

أما الجزء الثاني، فسيعنى بقياس الفرضية الثانية، حيث سيتم ذلك بإعطاء درجات التصنيف النهائية لكل مؤشر من مؤشرات نظام CAMEL منفرداً، ومن ثم إعطاء درجة التصنيف النهائية للمؤشرات الخمسة مجتمعةً، حيث سيتم بدايةً الاعتماد على ثلاث نسب مالية لقياس كل مؤشر من مؤشرات نظام CAMEL ومن ثم إيجاد المتوسط الحسابي لكل نسبة على مدى الفترة الزمنية المعنية، ومن ثم تطبيق اختبار (t-test) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات بالاعتماد على مستوى الدلالة الفعلي ودرجة ثقة ٩٥%، فإن أظهرت

النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية فستعطى مجموعة البنوك ذات الأداء الأفضل رقم (١) كرتبة والمجموعة الأخرى رقم (٢)، أما في حال عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فستعطى كلا المجموعتين الرتبة (١)، وذلك لأن كلا المجموعتين يحققان نفس الأداء بالنسبة للنسبة المقاسة، ثم سوف يتم إيجاد المتوسط الحسابي لمجموع الرتب التي حصلت عليها كل نسبة مالية لكل من مجموعة البنوك الإسلامية ومجموعة البنوك التقليدية، ومجموعة البنوك التي تحصل على القيمة الأقل هي ذات الأداء الأفضل بالنسبة للمؤشر المدروس، وكذلك بالنسبة إلى بقية المؤشرات .

أما للوصول إلى التقييم الكلي وإعطاء درجة التصنيف النهائية للمؤشرات الخمسة مجتمعة، فسيتم إيجاد المتوسط الحسابي للرتب التي حصلت عليها المؤشرات الخمسة للنظام لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية، ومجموعة البنوك ذات المتوسط الأقل هي المجموعة التي يتفوق أدائها المالي ككل على الأخرى.

أما النسب المالية التي سيتم الاعتماد عليها لكل مؤشر، فهي كالآتي:

- **مؤشر كفاية رأس المال:** يربط مؤشر كفاية رأس المال رأس المال البنك والمخاطر المرتبطة بموجوداته، حيث أنه يمثل خط الدفاع الأخير في مواجهة احتمال الإفلاس ووسادة لامتصاص الخسائر غير المتوقعة وحتى إذا كان الإفلاس غير قابل للمواجهة فإن رأس المال يعمل على حماية أموال المودعين والمستثمرين (بدران،٢٠١١)، وسوف يتم التعبير عنها من خلال النسب التالية:

١) (رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي) / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر%

تقيس هذه النسبة مدى قدرة رأس المال على تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها، ووفقاً لمقررات بازل فيجب أن لا تقل هذه النسبة عن ٨%، إلا أنه بموجب تعليمات البنك المركزي

الأردني فيجب أن لا تقل عن ١٢%، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على قدرة أكبر لرأس المال على امتصاص الخسائر والمخاطر.

٢) حقوق الملكية / إجمالي الموجودات %

تقيس هذه النسبة مدى الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية، كما أنها تعطي تأكيداً على المتانة المالية، وبالتالي ارتفاعها تدل على ارتفاع قدرة المصرف على امتصاص المخاطر والخسائر، وقد حددت هذه النسبة ضمن تعليمات البنك المركزي الأردني ٦% كحد أدنى.

٣) حقوق الملكية / إجمالي الودائع %

تشير إلى مدى قدرة المصرف على رد أموال المودعين من أمواله الذاتية، وإلى المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين، وارتفاعها يعني أداء أفضل للبنك.

- **مؤشر جودة الأصول:** تشكل المحفظة التمويلية الجزء الأكبر من حجم الأصول في المصارف وإيراداتها الحصة الأكبر من الدخل التشغيلي لها، لذلك فإن نوعية الأصول السيئة تؤدي إلى التأثير السلبي على الأرباح عبر تخفيض الدخل من الفوائد في البنوك التقليدية والأرباح في البنوك الإسلامية وبالتالي تخفيض الربح الصافي، وبما أن الاحتياطيات تعني احتمالية أن الديون ستصبح غير منتجة فإن ارتفاعها يشير إلى الارتفاع في الديون غير المنتجة وانخفاض نوعية الموجودات إلا إذا كان الهدف من زيادتها هو إجراء وقائي ففي هذه الحالة يدل على تحوط المصرف ضد المخاطر الائتمانية

المتوقعة (Ionnidis *et al.* ,٢٠٠٩) وسوف يتم قياس مؤشر جودة الأصول من خلال النسب التالية :

١) الديون غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية %

تقيس نسبة الديون السيئة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، وانخفاض هذه النسبة يعني الكفاءة في منح التمويلات وبالتالي يدل على جودة المحفظة الائتمانية، أي أداء أفضل للمصرف.

٢) مخصص تدني التسهيلات / إجمالي التسهيلات الائتمانية %

وهي النسبة التي تسمى بـ "نسبة التغطية"، وتقيس مدى قدرة مخصص تدني التسهيلات على تغطية الديون غير العاملة، وكلما ارتفعت هذه النسبة تدل على قدرة أعلى لتحمل الديون السيئة وبالتالي أداء أفضل للبنك.

٣) الديون غير العاملة / حقوق الملكية %

وتقيس مدى تغطية الديون غير العاملة من أموال البنك الذاتية، وكلما كانت النسبة أقل تدل على قدرة تحمل أعلى للخسائر الناجمة عن عدم سداد الديون وأداء أفضل للبنك أيضاً.

- **مؤشر جودة الإدارة:** يعد الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه وذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات الإدارة

والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص (بدران،٢٠١١)، وسيتم قياس هذا المؤشر من خلال ما يلي:

١) إجمالي المصاريف / صافي الدخل %

تقيس هذه النسبة المصاريف التي يتحملها البنك في سبيل تحقيق وحدة نقدية واحدة من الأرباح، وكلما انخفضت هذه النسبة دلت على أداء أفضل للإدارة في ترشيد وتقنين مصاريفها وبالتالي زيادة أرباحها.

٢) هامش الفائدة[٣] / صافي الدخل %

تقيس هذه النسبة نسبة الأرباح المتحققة من النشاط التشغيلي الأساسي للبنك ومن وظيفته الرئيسية إلى إجمالي ربح البنك، وكلما ارتفعت هذه النسبة تعطي أداء أفضل للإدارة في توظيف وتشغيل مواردها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من نشاط البنك الرئيسي، أي تحقيق أهداف البنك المتمثلة بتحقيق الربحية من خلال أكبر قدر ممكن من وظيفته الرئيسية، أي توليد أكبر قدر ممكن من الأرباح من وظيفة البنك الرئيسية.

٣) (اجمالي التسهيلات الائتمانية + الاستثمارات) / (حقوق الملكية + إجمالي الودائع) %

تشير إلى قدرة البنك على توظيف الموارد المالية المتاحة لديه في الأصول المنتجة، فكلما ارتفعت النسبة تدل على أداء أفضل وتوظيف أفضل للأموال المتاحة .

---

[٣] هامش الفائدة لدى البنوك التقليدية هو الفرق بين إجمالي الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.
اما ما يقابل هامش الفائدة لدى البنوك الاسلامية فهو الفرق بين إجمالي ايرادات حسابات الاستثمار المشترك وحصة اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

- **مؤشر إدارة الربحية:** تعتبر الأرباح ضمان لاستمرارية البنك وديمومته، كما أنها تشكل دعماً لرأس المال وتزيد من قدرة البنك على امتصاص الخسائر، وبالتالي نمو البنك وتوسعه، ومن أهم النسب لقياس الربحية ما يلي:

١) صافي الربح / حقوق الملكية %

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المصرف للمساهمين نتيجة استثمارهم بالمصرف، وكلما ارتفعت هذه النسبة تدل على كفاءة المصرف في توظيف أمواله.

٢) صافي الربح / إجمالي الأصول %

تقيس مدى قدرة الأصول على توليد الأرباح، وكلما ارتفعت النسبة تدل على ربحية أفضل وأداء أفضل.

٣) صافي الربح / إجمالي الودائع %

تقيس مدى اعتماد المصرف على استخدام أموال المودعين لديه لتوليد الأرباح، وتعتبر من أهم النسب المستخدمة من قبل المودعين للمقارنة بين المصارف.

- **مؤشر إدارة السيولة:** تعتبر السيولة في المصرف من أهم الدعائم التي ترتكز عليها استمرارية المصرف، حيث أنها تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات غير المتوقعة وتوفر النقد

اللازم لسحوبات المودعين دون اضطرار البنك إلى اللجوء لتسييل أصوله بخسارة أو الاقتراض بفائدة، وسوف يتم قياسها بالنسب التالية:

١) النقد والأرصدة / إجمالي الودائع %

تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الآجلة لدى المصارف الأخرى أي مدى كفاية الأموال الأصول النقدية لسداد الودائع والمستحق للمصارف، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع هذه النسبة وانخفاضها حتى لا نكون بصدد تضخم في السيولة النقدية ولا انكماش فيها (رمضان وآخرون، ٢٠٠٨).

٢) النقد والأرصدة / إجمالي الأصول %

تشير إلى الأهمية النسبية للنقد إلى إجمالي الأصول، وارتفاعها يعني ضعف القدرة على استغلال مصادر الأموال في توظيف فعال قادر على جني العوائد، ما يشير إلى ضعف في الربحية وزيادة في السيولة، أما انخفاضها عند مستويات مقبولة يعني قدرة المصرف على إدارة السيولة وتوظيف موارده المالية في القنوات التمويلية والاستثمارية المدرة للعائد (العجلوني، ٢٠٠٨)

٣) إجمالي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع %

تقيس مدى استخدام المصرف للأموال المودعة إليه لتلبية حاجات العملاء من التمويلات المختلفة وكلما ارتفعت دل على زيادة مقدرة المصرف على تلبية التمويلات الجديدة وفي الوقت نفسه تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أي تظهر انخفاض

في السيولة وبالنتيجة زيادة تعرض المصرف لنوعين من المخاطر هما مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية (اخرس، ٢٠١٢).

الفصل الرابع

عرض البيانات وتحليلها

٤,١ مقدمة

٤,٢ وصف البنوك مجتمع الدراسة

٤,٣ نتائج اختبار الفرضيات

٤,١ مقدمة

سيتم في هذا الجزء التعرف على البنوك مجتمع الدراسة، حيث سيعرض الجزء (٤,٢) وصفاً للبنوك مجتمع الدراسة، ثم سيعرض الجزء (٤,٣) نتائج اختبار فرضيات الدراسة، حيث وكما ذكر سابقاً، فإن تحليل البيانات سيكون على جزأين، الجزء الأول سيعنى باختبار الفرضية الأولى، وذلك بقياس مدى النمو الحاصل لأهم البنود المحاسبية في قائمة المركز المالي بالإضافة إلى صافي الدخل قبل الضريبة أما الجزء الثاني، فسيعنى بقياس الفرضية الثانية، حيث سيتم ذلك بإعطاء درجات التصنيف النهائية لكل مؤشر من مؤشرات نظام CAMEL منفرداً، ومن ثم إعطاء درجة التصنيف النهائية للمؤشرات الخمسة مجتمعةً.

٤,٢ وصف البنوك مجتمع الدراسة:

يبين الجدول رقم (١) التحليل وصفاً للبنوك مجتمع الدراسة، حيث وكما تم ذكره سابقاً بأنه سيتم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة، وهو يتكون من البنوك التقليدية الأردنية وعددها (١٣) بنك، والبنوك الإسلامية الأردنية وعددها (٣) بنوك.

جدول رقم (١)

وصف البنوك مجتمع الدراسة

البنك	سنة التأسيس	رأس المال (مليون دينار)
البنوك التقليدية		
البنك العربي	١٩٣٠	٦٤١
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤	٢٥٢
بنك المال الأردني	١٩٩٦	٢٠٠
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦	١٧٥
بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	١٦٠
بنك الأردن	١٩٦٠	١٥٥,١
بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	١٥٠
بنك الاتحاد	١٩٩١	١٢٥
بنك المؤسسة العربية المصرفية	١٩٨٩	١١٠
البنك التجاري الأردني	١٩٧٨	١٠٥
البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧	١٠٠
البنك الاستثماري	١٩٨٩	١٠٠
بنك سوسيته جنرال	١٩٩٣	١٠٠
مجموع رأس مال البنوك التقليدية		**٢٣٧٣,١**
البنوك الإسلامية		
البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٨	١٥٠
البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	١٠٠
بنك الأردن دبي الإسلامي	٢٠٠٩	١٠٠
مجموع رأس مال البنوك الإسلامية		**٣٥٠**

المصدر: جمعية البنوك الأردنية، ٢٠١٥.

٤,٣ نتائج اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:

H١: يشهد الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن نمواً ملحوظاً.

تنص الفرضية على أنه " يشهد الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن نمواً ملحوظاً "، وسيتم قياس هذه الفرضية عن طريق اعتبار سنة ٢٠١٠ سنة الأساس واحتساب النمو لكل سنة بالسنة التي تسبقها، والجدول التالي يوضح متوسط نسب النمو لدى البنوك التقليدية لأكثر من عنصر.

جدول رقم (٢)

معدل النمو لدى البنوك التقليدية خلال الأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٥

	إجمالي الأصول	إجمالي التسهيلات	إجمالي الودائع	إجمالي حقوق الملكية	صافي الأرباح
٢٠١١	٨,٢٪	١٠,٧٪	٨,٠٪	٥,٨٪	-٤,٥٪
٢٠١٢	٠,٥٪	٦,١٪	-٠,٢٪	٥,٠٪	٥٣,٠٪
٢٠١٣	٩,٣٪	٤,٠٪	٩,٨٪	٤,٥٪	٢١,٠٪
٢٠١٤	٢٤,٩٪	٢٥,٧٪	٢٨,٧٪	٣٨,٩٪	٢٠,١٪
٢٠١٥	٥,٢٪	٩,٥٪	٨,٠٪	٦,٢٪	٣,٥٪
الوسط الحسابي	٩,٦٪	١١,٢٪	١٠,٨٪	١٢,١٪	١٨,٦٪
التباين	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٥
الانحراف المعياري	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,١١	٠,١٥	٠,٢٢
معامل الاختلاف	٠,٩٦	٠,٧٦	٠,٩٩	١,٢٤	١,١٩

يلاحظ من الجدول أعلاه بوجود نمواً ملحوظاً لدى البنوك التقليدية في كافة العناصر مدار المقارنة حيث يلاحظ أن معدل النمو الأكبر كان في صافي الأرباح ثم حقوق الملكية بمتوسط نسبة نمو (١٨,٦%)، (١٢,١%) على التوالي، ويلاحظ نمو إجمالي التسهيلات بمعدل (١١,٢%) للفترة من (٢٠١٠) إلى (٢٠١٥) ونمو إجمالي الأصول بنسبة (٩,٦%) ونمو إجمالي الودائع بنسبة (١٠,٨%).

كما ويلاحظ أنه بعام ٢٠١٤ قد ارتفع معدل النمو بشكل كبير جداً كما هو موضح بالجدول أعلاه ويعزى السبب الرئيسي إلى استحواذ بنك الاستثمار العربي على أعمال بنك HSBC مما أدى إلى نمو مصادر وتوظيفات الأموال لدى مجموعة البنوك التقليدية، كما يلاحظ ارتفاع معامل الاختلاف لدى جميع العناصر الأمر الذي يشير إلى حساسية أكبر لمتوسطات معدل النمو لدى البنوك التقليدية. كما قام البنك المركزي الاردني بخفض أسعار الفوائد الرئيسية بمقدار ٧٥ نقطة أساس وذلك بهدف خفض كلفة الائتمان على القطاعات الاقتصادية كافة ودعم الاقراض للقطاع الخاص وتعزيز النشاط الاقتصادي مما ساهم في النمو الاقتصادي بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص.

جدول رقم (٣)

معدل النمو لدى البنوك الاسلامية خلال الأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٥

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي التسهيلات	إجمالي الودائع	إجمالي حقوق الملكية	صافي الأرباح
٢٠١١	٩,٢٪	١٠,٠٪	١٧,٢٪	-٦,٩٪	٣٧,٥٪
٢٠١٢	٨,٠٪	٣٢,٩٪	٦,٣٪	١٠,٨٪	٥٤,٨٪
٢٠١٣	١٠,١٪	٩,٠٪	١١,٥٪	٧,٩٪	٣٠,٧٪
٢٠١٤	٨,٢٪	-٣,٠٪	١٢,٥٪	٢٣,٨٪	-٣,٤٪
٢٠١٥	١٠,٣٪	١٥,٤٪	١٠,٩٪	٧,٧٪	٢٠,٩٪
الوسط الحسابي	٩,٢٪	١٢,٩٪	١١,٧٪	٨,٧٪	٢٨,١٪
التباين	٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٥
الانحراف المعياري	٠,٠١	٠,١٣	٠,٠٤	٠,١١	٠,٢١
معامل الاختلاف	٠,١٢	١,٠١	٠,٣٣	١,٢٦	٠,٧٦

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود نمواً ملحوظاً لدى البنوك الإسلامية في كافة العناصر مدار المقارنة حيث يلاحظ أن معدل النمو الأكبر كان في صافي الأرباح ثم إجمالي التسهيلات بمتوسط معدل نمو (٢٨,١%) (١٢,٩%) على التوالي، ويلاحظ نمو إجمالي الودائع بمعدل (١١,٧%) للفترة ٢٠١١- ٢٠١٥ ونمو إجمالي الأصول بنسبة (٩,٢%) ونمو إجمالي حقوق الملكية بنسبة (٨,٧%)، كما ويلاحظ نمو مصادر أموال البنوك الاسلامية بشكل تدريجي غير ثابت حيث أن معدل النمو لدى بعض العناصر ينمو مقارنة مع السنة السابقة بطريقة ذات حساسية عالية وبتشتت مرتفع (ارتفاع أو انخفاض بشكل ملحوظ). كما يلاحظ ارتفاع معامل

الاختلاف لدى جميع العناصر الامر الذي يشير إلى حساسية أقل لمتوسطات معدل النمو لدى البنوك الاسلامية.

وبشكل عام يلاحظ وجود نمواً ملحوظاً لكافة العناصر التي تمت دراستها لدى كل من البنوك الإسلامية والتقليدية وكما هو موضح في الجدول رقم (٢) و(٣) مع وجود نمو تدريجي وتشتت أقل لدى البنوك التقليدية مقارنةً مع البنوك الإسلامية التي تشهد نمواً تدريجياً ولكن بتشتت أكبر من البنوك التقليدية وعليه يمكن قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أنه يشهد الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن نمواً ملحوظاً.

اختبار الفرضية الثانية:

H٢: الأداء المالي للبنوك الإسلامية يتفوق على الأداء المالي للبنوك التقليدية في الأردن وذلك وفق مؤشرات نظام CAMEL.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية على النحو التالي:

H٢.١: يتفوق مؤشر كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

H٢.٢: يتفوق مؤشر جودة الموجودات للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

H٢.٣: يتفوق مؤشر جودة الإدارة للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

H٢.٤: يتفوق مؤشر إدارة الربحية للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

H٢.٥: يتفوق مؤشر إدارة السيولة للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H٢.١: يتفوق مؤشر كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

الجدول رقم (٤)

مؤشر كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والتقليدية

السنة	**كفاية رأس المال %**		**حقوق الملكية / اجمالي الودائع %**		**حقوق الملكية / اجمالي الموجودات %**	
	البنوك الإسلامية	**البنوك** التقليدية	**البنوك الإسلامية**	**البنوك** التقليدية	**البنوك الإسلامية**	**البنوك** التقليدية
٢٠١٠	٣٠,٢٪	١٨,٦٪	١٢,٣٪	١٨,٤٪	٩,٢٪	١١,٩٪
٢٠١١	٢٧,٩٪	١٧,١٪	٩,٧٪	١٨,٠٪	٧,٨٪	١١,٦٪
٢٠١٢	٢٣,٣٪	١٧,٢٪	١٠,٢٪	١٩,٠٪	٨,٠٪	١٢,١٪
٢٠١٣	٢١,١٪	١٦,٦٪	٩,٨٪	١٨,١٪	٧,٩٪	١١,٦٪
٢٠١٤	٢٢,٧٪	١٦,٨٪	١٠,٨٪	١٩,٥٪	٩,٠٪	١٢,٩٪
٢٠١٥	٢٢,٥٪	١٧,٤٪	١٠,٥٪	١٩,٢٪	٨,٨٪	١٣,٠٪
المتوسط الحسابي	٢٤,٦٪	١٧,٣٪	١٠,٦٪	١٨,٧٪	٨,٤٪	١٢,٢٪
الانحراف المعياري	٠,٠٣٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٩	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦
التباين	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
معامل الاختلاف	٠,١٥	٠,٠٤	٠,٠٩	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٥
مستوى الدلالة	٠,٠٠٢		٠,٠٠٠٠٠١		٠,٠٠٠٠١	
	فروق ذات دلالة احصائية		فروق ذات دلالة احصائية		فروق ذات دلالة احصائية	
درجة التصنيف	١	٢	٢	١	٢	١

درجة التصنيف النهائية				
البنوك الاسلامية	**الترتيب**		**البنوك التقليدية**	**الترتيب**
١,٦٦٧=٣/(٢+٢+١)	الثاني		١,٣٣٣=٣/(١+١+٢)	الأول

كما يلاحظ من الجدول رقم (٤) أن كلاً من البنوك الاسلامية والتقليدية حققت مستويات مرتفعة في كل النسب التي تم قياسها من نسب كفاية رأس المال حيث تجاوزت بها النسب المعيارية المحددة لها من قبل السلطات الرقابية، حيث نصت تعليمات البنك المركزي على أنه يجب ان لا تقل نسبة كفاية رأس مال البنوك العاملة في الأردن عن (١٢%) علماً بأن الحد الأدنى حسب مقررات بازل ١ و٢ هي (٨%)، حيث يلاحظ من الجدول حفاظ البنوك التقليدية على هامش مريح بنسبة (٥,٣%) في المتوسط خلال كامل الفترة وحفاظ البنوك الإسلامية على هامش مريح أيضاً بنسبة (١٢,٦%) في المتوسط خلال كامل الفترة وذلك بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الاردني حيث يعتبر احتفاظ كلاً من البنوك التقليدية والاسلامية العاملة في الاردن على هامش يزيد عن الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي دليلاً على متانة البنوك الأردنية وذلك في مواجهة أية مخاطر قد تواجهها.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في نسبة كفاية رأس المال فقد أظهرت نتائج (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الاسلامية والتقليدية وذلك لصالح البنوك الاسلامية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية ما نسبته (٢٤,٦%) وهو أعلى من متوسط كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية البالغ (١٧,٣%).

أما بالنسبة إلى نسبة الرفع المالي لدى كلاً من البنوك الإسلامية والتقليدية نلاحظ احتفاظ كلاً من البنوك التقليدية والإسلامية على هامش مريح يزيد عن الحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي الاردني والبالغ (٦%).

ويلاحظ من الجدول أعلاه تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في نسبة الرفع المالي فقد أظهرت نتائج (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية وذلك لصالح البنوك التقليدية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط نسبة الرفع المالي لدى البنوك التقليدية ما نسبته (١٢,٢%) وهو أعلى من متوسط نسبة الرفع المالي لدى البنوك الاسلامية البالغة (٨,٤%).

ويلاحظ من الجدول أعلاه تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، فقد أظهرت نتائج (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية وذلك لصالح البنوك التقليدية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية ما نسبته (١٨,٧%) وهو أعلى من متوسط لدى البنوك الاسلامية البالغة (١٠,٦%).

وبناءً على الجدول أعلاه فقد تبين تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في مؤشر كفاية رأس المال حيث حصلت البنوك التقليدية على درجة تصنيف (١,٣) أي الترتيب الأول، أما البنوك الإسلامية فقد حصلت على درجة تصنيف (١,٦) أي الترتيب الثاني وحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه بلغ معامل الاختلاف للبنوك التقليدية (٠,٠٤، ٠,٠٣، ٠,٠٥) على التوالي وللبنوك الاسلامية (٠,١٥، ٠,٠٩، ٠,٠٧) على التوالي، وعليه يتضح تحقيق البنوك التقليدية لأقل حساسية عن متوسطاتها واستقراراً أكبر مقارنةً مع البنوك الاسلامية.

وبناءً على ما سبق يمكننا رفض الفرضية الفرعية الأولى بأنه يتفوق مؤشر كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

٢.٢ H: يتفوق مؤشر جودة الموجودات للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

جدول رقم (٥)

مؤشر جودة الموجودات للبنوك الإسلامية والتقليدية

السنة	الديون غير العاملة/حقوق الملكية %		مخصص تدني التسهيلات/اجمالي التسهيلات%		الديون غير العاملة/اجمالي التسهيلات %	
	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
٢٠١٠	٣٦,٣٪	٣٩,٩٪	١,٨٪	٤,٩٪	٥,٨٪	١٢,١٪
٢٠١١	٣٤,٠٪	٤٦,٢٪	١,٨٪	٥,٣٪	٤,٦٪	١٣,٤٪
٢٠١٢	٣٢,٢٪	٤٥,١٪	١,٦٪	٦,٠٪	٣,٧٪	١٣,٠٪
٢٠١٣	٣٦,١٪	٤٠,٥٪	٢,٠٪	٦,٢٪	٤,١٪	١١,٧٪
٢٠١٤	٢٣,٣٪	٢٥,٩٪	٢,٦٪	٥,٢٪	٣,٣٪	٨,٣٪
٢٠١٥	٢٢,٣٪	٢٤,٠٪	٢,٤٪	٤,٦٪	٣,٠٪	٧,٤٪
المتوسط الحسابي	٣٠,٧٪	٣٦,٩٪	٢,٠٪	٥,٤٪	٤,١٪	١١,٠٪
الانحراف المعياري	٠,٠٦٣	٠,٠٩٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٦	٠,٠١٠	٠,٠٢٥
التباين	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
معامل الاختلاف	٠,٢٠	٠,٢٦	٠,١٩	٠,١٢	٠,٢٥	٠,٢٣
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠		٠,٠٠٠		٠,٠٠٠	
	فروق ذات دلالة احصائية		فروق ذات دلالة احصائية		فروق ذات دلالة احصائية	
درجة التصنيف	١	٢	٢	١	١	٢

درجة التصنيف النهائية				
البنوك الاسلامية	الترتيب		البنوك التقليدية	الترتيب
١,٣٣٣=٣/(١+٢+١)	الأول		١,٦٦٧=٣/(٢+١+٢)	الثاني

يلاحظ من الجدول رقم (٥) أعلاه والخاص بقياس جودة الأصول لدى كلاً من البنوك الإسلامية والتقليدية تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي محفظة التسهيلات فقد أظهرت نتائج (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية وذلك لصالح البنوك الإسلامية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية ما نسبته (١١%) وهو أعلى من متوسط نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي محفظة التسهيلات لدى البنوك الاسلامية البالغة (٤,١%)، الأمر الذي يشير إلى كفاءة البنوك الإسلامية في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها وارتفاع نوعية الموجودات الجيدة لديها مقارنةً مع البنوك التقليدية.

ويلاحظ ارتفاع نسبة مخصص تدنى التسهيلات إلى إجمالي محفظة التسهيلات (نسبة التغطية) لدى البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية، فقد أظهرت نتائج (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية وذلك لصالح البنوك التقليدية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية ما نسبته (٥,٤%) وهو أعلى من متوسط النسبة لدى البنوك الاسلامية والبالغة (٢%)، الأمر الذي يشير إلى تحوط أكثر لدى البنوك التقليدية تجاه محفظة تسهيلاتها وذلك درءاً لأية مخاطر ائتمانية يمكن أن تتعرض لها، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة لدى البنوك التقليدية إلا أن هذا لا يفسر تقصير كفاءة البنوك الاسلامية في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها وارتفاع نوعية الموجودات الجيدة لديها.

تمثل نسبة الديون غير العاملة إلى حقوق الملكية مقدرة الأموال الخاصة (الذاتية) لدى البنوك في تغطية الديون غير العاملة وفي مواجهة أية احتمالية للخسارة وتغطيتها من أموال البنك الخاصة دون الاعتماد على أموال المودعين أو أية أموال أخرى، وعليه فقد أظهرت نتائج

اختبار (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية وذلك لصالح البنوك الإسلامية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك الإسلامية (٣٠,٧%) مقارنة مع البنوك التقليدية والبالغة (٣٦,٩%) علماً بأنه كلما قلت النسبة كلما كان مؤشراً جيداً لدى البنك في قدرته على تحمل الخسائر الناجمة عن الديون غير العاملة من أمواله الخاصة.

وبناءً على الجدول أعلاه فقد تبين تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في مؤشر جودة الأصول حيث حصلت البنوك الإسلامية على درجة تصنيف (١,٣) أي الترتيب الأول، أما البنوك التقليدية فقد حصلت على درجة تصنيف (١,٦) أي الترتيب الثاني وحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه وبلغ معامل الاختلاف للبنوك الاسلامية (٠,٢٠، ٠,١٩، ٠,٢٥) على التوالي وللبنوك التقليدية (٠,٢٦، ٠,١٢، ٠,٢٣) على التوالي، وعليه يتضح تحقيق البنوك التقليدية لأقل حساسية عن متوسطاتها واستقرار أكبر مقارنةً مع البنوك التقليدية.

وبناءً على ما سبق يمكننا قبول الفرضية الفرعية الثانية بأنه يتفوق مؤشر جودة الموجودات للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H٢.٣: يتفوق مؤشر جودة الإدارة للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

جدول رقم (٦)

مؤشر جودة الإدارة للبنوك الإسلامية والتقليدية

السنة	اجمال المصاريف/اجمالي الدخل%		هامش الفائدة وما يعادلها لدى البنوك الإسلامية /اجمالي الدخل%		اجمالي التسهيلات الائتمانية+الاستثمارات / حقوق الملكية+إجمالي الودائع%	
	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
٢٠١٠	٥٤,٠٪	٥٦,٠٪	٧٨,٠٪	٧٤,٧٪	٧٠,٣٪	٧٨,٨٪
٢٠١١	٥٢,٠٪	٧٠,٠٪	٥٩,٠٪	٧١,٨٪	٦٧,٧٪	٨٤,٥٪
٢٠١٢	٥٤,٧٪	٥٩,٦٪	١٠٠,٥٪	٧٤,٧٪	٨٤,٠٪	٨٨,٩٪
٢٠١٣	٥٧,٦٪	٥٣,٧٪	٨٥,٧٪	٧٧,٣٪	٨١,٤٪	٨٨,٥٪
٢٠١٤	٥٣,٦٪	٥٢,٨٪	٩٥,٥٪	٧٥,٧٪	٦٩,٩٪	٨٥,٦٪
٢٠١٥	٥٠,٢٪	٥٠,٣٪	٩٦,٤٪	٧٤,٤٪	٧٢,٩٪	٨٣,٨٪
المتوسط الحسابي	٥٣,٧٪	٥٧,١٪	٨٥,٩٪	٧٤,٨٪	٧٤,٤٪	٨٥,٠٪
الانحراف المعياري	٠,٠٢٥	٠,٠٧١	٠,١٥٥	٠,٠١٨	٠,٠٦٧	٠,٠٣٧
التباين	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
معامل الاختلاف	٠,٠٥	٠,١٢	٠,١٨	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,٠٤
مستوى الدلالة	٠,٣٣٣		٠,١٢٠		٠,٠٠٣	
	فروق ذات دلالة غير احصائية		فروق ذات دلالة غير احصائية		فروق ذات دلالة احصائية	
درجة التصنيف	١	١	١	١	٢	١

درجة التصنيف النهائية				
البنوك الاسلامية	الترتيب		البنوك التقليدية	الترتيب
١+١+٢/٣= ١,٣٣	الثاني		١+١+١/٣=١	الأول

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أعلاه، أن البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يحققان نفس الأداء في متوسط نسبة إجمالي المصاريف على إجمالي الدخل، فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك الإسلامية (٥٣,٧%) مقارنةً مع البنوك التقليدية والبالغة (٥٧,١%)، الأمر الذي يشير إلى كفاءة البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في إدارة موجوداتها بأقل المصاريف وترشيد وضبط مصاريفها بالشكل الذي ينعكس على زيادة الربحية .

يلاحظ من الجدول أعلاه بتحقيق البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نفس الأداء في متوسط نسبة هامش الفائدة على إجمالي الدخل، فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك الإسلامية (٨٥,٩%) مقارنةً مع البنوك التقليدية والبالغة (٧٤,٨%)، الأمر الذي يشير إلى كفاءة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في إدارة موجوداتها بكفاءة وذلك بتحقيق فوائد (عوائد) جيدة نسبة إلى إجمالي دخلها، حيث يعتبر هذا المؤشر مقياساً أساسياً في عملية إدارة موجودات البنوك وذلك بتحقيق أعلى فوائد دائنة ناتجة عن استخدام مصادر الأموال في عمليات منح التسهيلات والدخول باستثمارات ذات عوائد كبيرة ومن جانب آخر خفض الفوائد المدينة على أموال العملاء (الودائع) وذلك بخفض تكلفة الأموال المجتذبة من العملاء، وتجدر الإشارة هنا إلى طبيعة عمل البنوك الإسلامية حيث أن كلفة الاموال لديها تعتمد على نسبة ربح غير ملزمة بالنسبة للبنك في بداية عمر هذه الأموال حيث تعبر هذه الأرباح (العوائد المدينة) مستحقة للعملاء في حال تحقق الربح، أما في حالة الخسارة في استثمار هذه الاموال فلا يلزم البنك بدفع أية عوائد للعملاء وحسب الأحكام الشرعية في الخصوص، ومن جانب آخر تلتزم البنوك التقليدية بدفع الفوائد على الودائع للعملاء بغض النظر عن نتيجة استثمار هذه الاموال سواءً بالربح أو الخسارة.

يلاحظ من الجدول أعلاه تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في متوسط نسبة إجمالي التسهيلات بالإضافة للاستثمارات إلى إجمالي حقوق الملكية بالإضافة إلى إجمالي الودائع، فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية وذلك لصالح البنوك التقليدية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك الإسلامية (٧٤,٤%) مقارنة مع البنوك التقليدية والبالغة (٨٥%) علماً بأنه كلما زادت النسبة كان مؤشراً جيداً لدى البنك، الأمر الذي يشير إلى أن إدارات البنوك التقليدية توظف مصادر أموالها بشكل أكفأ مقارنةً مع البنوك الاسلامية.

وبناءً على الجدول أعلاه فقد تبين تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في متوسط النسبة أعلاه حيث حصلت البنوك التقليدية على درجة تصنيف (١) أي الترتيب الأول، أما البنوك الاسلامية فقد حصلت على درجة تصنيف (١,٣) أي الترتيب الثاني وحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه، فقد بلغ معامل الاختلاف للبنوك التقليدية (٠,١٢، ٠,٠٢، ٠,٠٤) وللبنوك الإسلامية (٠,٠٥، ٠,١٨، ٠,٠٩) وعليه يتضح تحقيق البنوك التقليدية لأقل حساسية عن متوسطاتها واستقرار أكبر مقارنةً مع البنوك الإسلامية.

وبناءً على ما سبق يمكننا رفض الفرضية الفرعية الثالثة بأنه يتفوق مؤشر جودة الإدارة للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H٢٤: يتفوق مؤشر إدارة الربحية للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

جدول رقم (٧)

مؤشر إدارة الربحية للبنوك الإسلامية والتقليدية

السنة	صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الودائع%		صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول%		صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية%	
	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
٢٠١٠	١,٠٪	٢,١٪	٠,٨٪	١,٤٪	٨,٢٪	١١,٤٪
٢٠١١	١,٢٪	١,٩٪	١,٠٪	١,٢٪	١٢,٢٪	١٠,٣٪
٢٠١٢	١,٧٪	٢,٨٪	١,٤٪	١,٨٪	١٧,٠٪	١٥,٠٪
٢٠١٣	٢,٠٪	٣,١٪	١,٦٪	٢,٠٪	٢٠,٦٪	١٧,٣٪
٢٠١٤	١,٧٪	٢,٩٪	١,٤٪	١,٩٪	١٦,١٪	١٥,٠٪
٢٠١٥	١,٩٪	٢,٨٪	١,٦٪	١,٩٪	١٨,٠٪	١٤,٦٪
المتوسط الحسابي	١,٦٪	٢,٦٪	١,٣٪	١,٧٪	١٥,٣٪	١٣,٩٪
الانحراف المعياري	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٤٤	٠,٠٢٦
التباين	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
معامل الاختلاف	٠,٢٥	٠,٢٠	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٢٩	٠,١٩
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠		٠,٠٠٠		٠,٢١١	
	فروق ذات دلالة احصائية		فروق ذات دلالة احصائية		فروق ذات دلالة غير احصائية	
درجة التصنيف	٢	١	٢	١	١	١

درجة التصنيف النهائية				
البنوك الاسلامية	الترتيب		البنوك التقليدية	الترتيب
١,٦٦٧=٣/(١+٢+٢)	الثاني		١=٣/(١+١+١)	الأول

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أعلاه ارتفاع متوسط نسبة (ROD) لدى البنوك التقليدية مقارنةً مع البنوك الإسلامية، وعليه فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية وذلك لصالح البنوك التقليدية عند مستوى دلالة

(٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية (٢,٦%) مقارنة مع البنوك الإسلامية والبالغة (١,٦%)، علماً بأنه كلما ارتفعت النسبة كان مؤشراً جيداً لدى البنوك، وذلك يظهر قدرة البنوك على استخدام الأموال المودعة لديها من عملائها لتوليد أرباح إلا أن البنوك التقليدية تفوقت على البنوك الإسلامية وحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه ويعزى ذلك لعدة أسباب منها القيود الشرعية التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية والتي من شأنها الحد من استخدام ودائع العملاء لديها لتوليد الأرباح مقارنةً بالبنوك التقليدية التي لا يوجد لديها مثل هذه القيود.

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع متوسط نسبة (ROA) لدى البنوك التقليدية مقارنة مع البنوك الإسلامية، وعليه فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية وذلك لصالح البنوك التقليدية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية (١,٧%) مقارنةً مع البنوك الإسلامية والبالغة (١,٣%)، علماً بأنه كلما ارتفعت النسبة كان مؤشراً جيداً لدى البنوك، وذلك يظهر قدرة البنوك على استخدام موجوداتها بشكل أفضل لتوليد الأرباح، وحسب الجدول أعلاه فإن كلاً من البنوك التقليدية والإسلامية يستخدم موجوداته بشكل فعال لتوليد الأرباح إلا أن البنوك التقليدية حققت النسبة الأكبر، ويعزا ذلك لعدة أسباب منها القيود الشرعية التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية والتي من شأنها الحد من استخدام موجوداتها لتوليد الأرباح مقارنة بالبنوك التقليدية التي لا يوجد لديها مثل هذه القيود.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تحقيق نفس الأداء للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالنسبة إلى متوسط نسبة (ROE)، وعليه فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية وذلك عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ

متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية (١٣,٩%) مقارنةً مع البنوك الإسلامية والبالغة (١٥,٣%)، وذلك يظهر قدرة البنوك على تحقيق أرباح لمساهمي البنوك من استثمار أموالهم والنمو بها.

وبناءً على الجدول أعلاه فقد تبين تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في مؤشر إدارة الربحية حيث حصلت البنوك التقليدية على درجة تصنيف (١,٦) أي الترتيب الأول، أما البنوك الإسلامية فقد حصلت على درجة تصنيف (١,٣) أي الترتيب الثاني وحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه فقد بلغ معامل الاختلاف للبنوك التقليدية (٠,٢، ٠,١٩، ٠,٢) وللبنوك الإسلامية (٠,٢٧، ٠,٢٩، ٠,٢٥) وعليه يتضح تحقيق البنوك التقليدية لأقل مستوى حساسية واستقراراً أكبر مقاساً بمعامل الاختلاف أعلاه.

وبناءً على ما سبق يمكننا رفض الفرضية الفرعية الرابعة بأنه يتفوق مؤشر إدارة الربحية للبنوك الاسلامية على البنوك التقليدية.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

H٢٥: يتفوق مؤشر كفاية إدارة السيولة للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

جدول رقم (٨)

مؤشر كفاية إدارة السيولة للبنوك الإسلامية والتقليدية

السنة	التسهيلات / الودائع %		النقد / الاصول %		النقد / الودائع %	
	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
٢٠١٠	٧٦,٢٪	٦٠,٦٪	٣١,٢٪	٣٥,٨٪	٤١,٧٪	٥٥,٦٪
٢٠١١	٧١,٦٪	٦٢,١٪	٣١,٦٪	٣١,٤٪	٣٩,٤٪	٤٨,٧٪
٢٠١٢	٨٩,٥٪	٦٦,٠٪	١٨,١٪	٢٧,٥٪	٢٢,٩٪	٤٣,٠٪
٢٠١٣	٨٧,٥٪	٦٢,٥٪	٢٠,٩٪	٢٧,٦٪	٢٦,٢٪	٤٣,٠٪
٢٠١٤	٧٥,٤٪	٦١,١٪	٣١,٦٪	٢٧,٢٪	٣٨,٠٪	٤١,١٪
٢٠١٥	٧٨,٦٪	٦١,٩٪	٢٨,٩٪	٢٧,١٪	٣٤,٦٪	٣٩,٨٪
المتوسط الحسابي	٧٩,٨٪	٦٢,٤٪	٢٧,١٪	٢٩,٤٪	٣٣,٨٪	٤٥,٢٪
الانحراف المعياري	٠,٠٧١	٠,٠١٩	٠,٠٦٠	٠,٠٣٥	٠,٠٧٦	٠,٠٥٩
التباين	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
معامل الاختلاف	٠,٠٩	٠,٠٣	٠,٢٢	٠,١٢	٠,٢٢	٠,١٣
مستوى الدلالة	٠,٠٠١		٠,٣٣٢		٠,٠٠٩	
	فروق ذات دلالة احصائية		فروق ذات دلالة غير احصائية		فروق ذات دلالة احصائية	
درجة التصنيف	٢	١	١	١	٢	١

درجة التصنيف النهائية

البنوك الاسلامية	الترتيب		البنوك التقليدية	الترتيب
١,٦٦٧=٣/(٢+١+٢)	الثاني		١=٣/(١+١+١)	الأول

يلاحظ من الجدول رقم (٨) ارتفاع متوسط نسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الودائع لدى البنوك الاسلامية مقارنةً مع البنوك التقليدية، فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية وذلك لصالح البنوك التقليدية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية (٦٢,٤%) مقارنة مع البنوك الإسلامية والبالغة (٧٩,٨%)،الأمر الذي يشير إلى استغلال ودائع العملاء من قبل البنوك الاسلامية في التسهيلات بشكل كبير مما قد تكون قدرة أقل لدى البنوك الاسلامية على مواجهة مخاطر سحب الودائع من قبل العملاء مما يؤدي إلى مخاطر سيولة لدى البنوك الاسلامية.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تحقيق نفس الأداء للبنوك الإسلامية والتقليدية بالنسبة إلى متوسط نسبة النقد إلى إجمالي الأصول، فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية (٢٩,٤%) مقارنةً مع البنوك الإسلامية والبالغة (٢٧,١%)، علماً بأن طبيعة عمل البنوك التقليدية تساعدها على الاحتفاظ بالنقد السائل أكثر من البنوك الإسلامية وذلك باستغلال أصوله في استثمارات قصيرة الأجل واستغلال الفائض منه في نافذة الإيداع لدى البنك المركزي، حيث أن مثل هذه الاستثمارات لا تنطبق على طبيعة أعمال البنوك الإسلامية نظراً لخصوصية أعمالها المرتبطة كلياً بالشريعة الإسلامية.

ويلاحظ أيضاً من الجدول أعلاه تفوق البنوك التقليدية على البنوك الاسلامية في متوسط نسبة النقد إلى إجمالي الودائع، فقد أظهرت نتائج اختبار (t–test) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية وذلك لصالح البنوك التقليدية عند مستوى دلالة

(٠,٠٥)، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك التقليدية (٤٥,٢%) مقارنةً مع البنوك الإسلامية والبالغة (٣٣,٨%)، الأمر الذي يشير إلى احتفاظ البنوك التقليدية بدرجة كفؤة من النقد السائل وذلك لمواجهة أية سحوبات على الودائع من قبل العملاء والوفاء بالالتزامات مقارنةً مع البنوك الإسلامية.

وبشكل عام فقد جاءت النتائج بطريقة غير متوقعة بالنسبة للباحثة حيث قد تبين من خلال الجدول أعلاه تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في مؤشر إدارة السيولة، رغم احتفاظ البنوك الاسلامية بسيولة كافية لمواجهة أية مخاطر سحب ودائع من قبل العملاء إلا أنه قد تبين كفاءة البنوك التقليدية في إدارة السيولة من حيث الاحتفاظ بسيولة كافية واستغلالها باستثمارات قصيرة الاجل، وعليه حيث حصلت البنوك التقليدية على درجة تصنيف (١) أي الترتيب الأول، أما البنوك الإسلامية فقد حصلت على درجة تصنيف (١,٦) أي الترتيب الثاني وحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه فقد بلغ معامل الاختلاف للبنوك التقليدية (٠,٠٣، ٠,١٢، ٠,١٣) وللبنوك الاسلامية (٠,٠٩، ٠,٢٢، ٠,٢٢) وعليه يتضح تحقيق البنوك التقليدية لأعلى مستوى استقرار مقاساً بمعامل الاختلاف أعلاه.

وبناءً على ما سبق يمكننا رفض الفرضية الفرعية الخامسة بأنه يتفوق مؤشر إدارة السيولة للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

وبشكل عام فقد تبين تفوق البنوك التقليدية على البنوك الاسلامية باستخدام نظام CAMEL وكما هو موضح بالجدول أدناه، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أن الأداء المالي للبنوك الإسلامية يتفوق على الأداء المالي للبنوك التقليدية في الأردن وذلك وفق مؤشرات نظام CAMEL ، حيث بإيجاد المتوسط الحسابي للرتب التي حصل عليها

كل من البنوك التقليدية والإسلامية لكل مؤشر، فإن البنوك التقليدية تحصل على المتوسط الأقل أي الأداء الأفضل و الترتيب الأعلى .

جدول رقم (٩)

درجة التصنيف الكلية للبنوك التقليدية والإسلامية وفق نظام CAMEL

المؤشر	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
مؤشر كفاية رأس المال " C "	١,٣٣	١,٦٦
مؤشر جودة الأصول "A "	١,٦٦	١,٣٣
مؤشر جودة الإدارة " M "	١	١,٣٣
مؤشر إدارة الربحية " E "	١	١,٦٦
مؤشر إدارة السيولة "L "	١	١,٦٦
المتوسط	١,١٩	١,٥٣
درجة التصنيف النهائية	١	٢
الترتيب النهائي لأداء البنوك حسب نظام CAMEL	الأول	الثاني

وبمقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات التي أجريت على البيئة الأردنية – القطاع المصرفي الأردني– حيث وقد سبق أن أجريت دراستين من قبل الباحثين (الغصين ونشواني) عام ٢٠١٤ و الباحثين (المومني والسروجي) عام ٢٠٠٥، حيث وقد أظهرت الدراسة بالمقارنة مع دراسة الباحثين (الغصين ونشواتي) تفوق البنوك التقليدية على البنوك الاسلامية في مؤشر جودة الإدارة خلافاً لما

أظهرت دراسة الباحثين أعلاه، وما يميز الدراسة عن الدراسة الأخرى (دراسة المومني والسروجي) هي حداثة الفترة التي تغطيها الدراسة بالإضافة إلى أخذ ثلاثة بنوك إسلامية خلافاً للدراسة السابقة التي اتخذت البنك الإسلامي الأردني فقط لتمثيل مجموعة البنوك الإسلامية.

نتائج الدراسة

استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، خلصت الباحثة إلى النتائج التالية:

١. تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية بشكل عام في مؤشر كفاية رأس المال والمكون من ثلاثة نسب مالية تم الاعتماد عليها، إلا أنه اتضح تفوق البنوك الاسلامية من حيث متوسط نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت للبنوك التقليدية (١٧,٣%) و (٢٤,٦%) للبنوك الإسلامية، ويستنتج أن هذا الارتفاع يعود إلى طريقة احتساب نسبة كفاية رأس المال حسب متطلبات بازل ١ و ٢ حيث أنه يوجد بعض الفروقات باحتساب نسبة مقام النسبة وباحتساب الاوزان الترجيحية للأصول المرجحة بالمخاطر حيث أنه وبشكل عام لدى البنوك الإسلامية يتحمل العميل جزء من المخاطر نتيجة استثمار أمواله لدى البنك الإسلامي أما البنوك التقليدية فلا يتحمل العملاء أية مخاطر، وبشكل تفصيلي فإن لدى البنوك الاسلامية صناديق للتأمين التبادلي ويتم اعتبارها مخفف للمخاطر لدى البنك أما البنوك التقليدية فلا يوجد لديها مثل هذه الخاصية.

٢. تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في مؤشر جودة الأصول، حيث خلصت الدراسة إلى انخفاض متوسط نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات، الأمر الذي يشير إلى كفاءة البنوك الإسلامية في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها وارتفاع نوعية الموجودات الجيدة لديها مقارنةً مع البنوك التقليدية، ومن جانب آخر فقد ارتفع متوسط نسبة مخصص تدنى التسهيلات إلى إجمالي محفظة التسهيلات (نسبة التغطية) لدى البنوك التقليدية مقارنةً مع البنوك الإسلامية، الأمر الذي يشير إلى تحوط أكثر لدى البنوك التقليدية تجاه محفظة تسهيلاتها وذلك درءاً لآية مخاطر ائتمانية ممكن أن تتعرض لها

واستنتجت الباحثة أنه وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة لدى البنوك التقليدية إلا أن هذا لا يدل على تقصير البنوك الإسلامية في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها وارتفاع نوعية الموجودات الجيدة لديها، ومع انخفاض معامل الاختلاف للبنوك الإسلامية مقارنةً مع البنوك التقليدية يتضح تحقيق البنوك الإسلامية لاستقراراً أعلى في نسب مؤشر إدارة جودة الأصول مقارنةً مع البنوك التقليدية.

٣. تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في مؤشر جودة الإدارة، كما أنه حققت البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نفس الأداء في متوسط نسبة إجمالي المصاريف على إجمالي الدخل، الأمر الذي يستنتج عنه كفاءة كلاً من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ادارة موجوداتها بأقل المصاريف وترشيد وضبط مصاريفها بالشكل الذي ينعكس على زيادة الربحية، ومن جانب آخر فقد حققت البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نفس الأداء في متوسط نسبة هامش الفائدة على إجمالي الدخل، الامر الذي يشير إلى كفاءة كلاً من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في إدارة موجوداتها بكفاءة وذلك بتحقيق فوائد (عوائد) أفضل من البنوك التقليدية نسبة إلى إجمالي دخلها، حيث يعتبر هذا المؤشر مقياساً أساسياً في عملية إدارة موجودات البنوك وذلك بتحقيق أعلى فوائد دائنة ناتجة عن استخدام مصادر الأموال في عمليات منح التسهيلات والدخول باستثمارات ذات عوائد كبيرة ومن جانب آخر خفض الفوائد المدينة على أموال العملاء (الودائع) وذلك بخفض تكلفة الأموال المجتذبة من العملاء، ومع انخفاض معامل الاختلاف للبنوك التقليدية مقارنةً مع البنوك الإسلامية يتضح تحقيق البنوك التقليدية لأقل نسبة حساسية عن متوسطاتها واستقراراً أكبر في نسب مؤشر جودة الإدارة مقارنةً مع البنوك الإسلامية.

٤. تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في مؤشر إدارة الربحية واستنتجت الباحثة ومن خلال تحليل البيانات أن كلاً من البنوك التقليدية والإسلامية يستخدم موجوداته بشكل فعال لتوليد الأرباح إلا أن البنوك التقليدية حققت النسبة الأكبر، وخلصت الدراسة إلى ارتفاع متوسط نسبة (ROD) لدى البنوك التقليدية مقارنةً مع البنوك الاسلامية الأمر الذي يشير إلى استخدام الأموال المودعة لدى البنوك من عملائها لتوليد أرباح حيث لوحظ أن البنوك التقليدية تفوقت على البنوك الاسلامية، وترى الباحثة أن ذلك يعزى لعدة أسباب منها القيود الشرعية التي تحكم طبيعة عمل البنوك الاسلامية والتي من شأنها الحد من استخدام ودائع العملاء لديها لتوليد الأرباح مقارنةً بالبنوك التقليدية التي لا يوجد لديها مثل هذه القيود، ومن جانب آخر خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط نسبة (ROE) لدى البنوك التقليدية مقارنة مع البنوك الاسلامية الأمر الذي يشير إلى قدرة كلاً من البنوك على تحقيق أرباح لمساهميها من استثمار أموالهم والنمو بها.

٥. تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في مؤشر إدارة السيولة، إذ أن ارتفاع متوسط نسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية مقارنةً مع البنوك التقليدية يستنتج عنه إلى استغلال ودائع العملاء من قبل البنوك الاسلامية في التسهيلات بشكل كبير مما قد تكون هناك قدرة أقل لدى البنوك الإسلامية على مواجهة مخاطر سحب الودائع من قبل العملاء مما يؤدي إلى مخاطر سيولة لدى البنوك الاسلامية، وارتفاع متوسط نسبة النقد إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية مقارنةً مع البنوك الإسلامية الأمر الذي يشير إلى تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في الاحتفاظ بالنقد القابل للتسييل وذلك لغرض مواجهة أي مخاطر سيولة قد تنتج عن طريق سحوبات ودائع

العملاء، علماً بأن طبيعة عمل البنوك التقليدية تساعدها على الاحتفاظ بالنقد السائل أكثر من البنوك الاسلامية وذلك باستغلال أصوله في استثمارات قصير الاجل واستغلال الفائض منه في نافذة الايداع لدى البنك المركزي وهذا يعزز تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في مؤشر إدارة الربحية، حيث أن مثل هذه الاستثمارات لا تنطبق على طبيعة أعمال البنوك الاسلامية نظراً لخصوصية أعمالها المرتبطة كلياً بالشريعة الاسلامية، من جانب أخر تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في متوسط نسبة النقد إلى إجمالي الودائع الأمر الذي يشير إلى احتفاظ البنوك التقليدية بدرجة كفؤة من النقد السائل وذلك لمواجهة أية سحوبات على الودائع من قبل العملاء مقارنةً مع البنوك الإسلامية.

٦. يشهد كلاً من البنوك الإسلامية والتقليدية نمواً ملحوظاً لكافة العناصر التي تمت دراستها مع وجود نمو تدريجي وتشتت أقل لدى البنوك التقليدية مقارنةً مع البنوك الإسلامية التي تشهد نمواً تدريجياً ولكن بتشتت أكبر من البنوك التقليدية.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحثة توصي بما يلي:

١. تعزيز مؤشرات نسب كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية وذلك في تعزيز نسبة الرفع المالي ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، وذلك بزيادة بنود حقوق الملكية وتعزيز النمو بموجودات البنوك الإسلامية.

٢. ضرورة العمل على تعزيز جودة الأصول لدى البنوك التقليدية وذلك بتخفيض حجم الديون غير العاملة (الرديئة) عن طريق دراسة أوضاع العملاء بشكل جيد واتخاذ القرارات الائتمانية الخاصة بعملية منح التسهيلات بشكل فعال، وتعزيز حجم مخصص تدني التسهيلات لكلاً من البنوك الإسلامية والتقليدية.

٣. ضرورة العمل على تعزيز جودة الإدارة لدى كلاً من البنوك الاسلامية والتقليدية وذلك بتخفيض نسبة إجمالي المصاريف إلى إجمالي الدخل لدى البنوك للوصول إلى النسبة التي تحقق أهداف كلاً من البنوك الاسلامية والتقليدية.

٤. ضرورة العمل على تعزيز مؤشر الربحية لدى البنوك الإسلامية والدخول باستثمارات وفق الأحكام الشرعية وإيجاد أسواق تناسب الشريعة الإسلامية للدخول باستثمارات قصيرة وطويلة الأجل لتعزيز مستويات الربحية لديها.

٥. ضرورة العمل على تعزيز مؤشر إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية وذلك بالعمل على تخفيض نسبة التسهيلات إلى إجمالي الودائع بالحد الذي يحقق نسبة جيدة في استغلال الودائع لمنح التسهيلات للعملاء وأن لا تزيد هذه النسبة عن الحد الذي يشكل مخاطراً

للسيولة، وضرورة العمل على رفع نسبة النقد إلى إجمالي الودائع بالحد الذي يوفر سيولة آنية لمواجهة أية مخاطر لسحب ودائع العملاء.

المراجع

أبو الهول، محي الدين يعقوب ، "**تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**"، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، دار النفائس للنشر، الأردن .

أبو حطب، موسى محمد، "**فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين**"، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .

أبو كمال، ميرفت علي، " **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل ٢** "، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .

اخرس، نعيم،" **تقويم أداء المصارف السورية في إدارة السيولة والربحية** "، رسالة ماجستير، ٢٠١٢ ، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سوريا .

بدران، ريما، " **أثر الحوكمة في تقويم أداء المصارف باستخدام نموذج camel** "، رسالة ماجستير، ٢٠١١ ، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سوريا.

بلوط، حسن، "**إدارة الموارد البشرية/مدخل استراتيجي**" ، الطبعة الأولى، (٢٠٠٣) ، دار النهضة للطباعة، بيروت.

بن عمارة، نور الدين،" **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** "، رسالة ماجستير، ٢٠١٠، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر .

بوخلخال، يوسف، " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMEL) على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– "، مجلة الباحث، العدد (١٥) ، ص٣٦–٤٥ جامعة الأغواط، (٢٠١٢).

جلدة، سامر، " **البنوك التجارية** "، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن .

الحسيني، فلاح و الدوري ، مؤيد ، " **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)** " ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .

حنفي، عبد الغفار، " **إدارة المصارف**" ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الإسكندرية كلية التجارة ، جمهورية مصر العربية .

رستم، مريم سعد، " **تقويم أداء المصارف الإسلامية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن** " ، رسالة ماجيستير، ٢٠١١، جامعة حلب، سوريا .

رمضان، زياد، " **جودة محفوظ الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** "، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

سميران، محمد علي، **وجهة نظر حول المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية**، ٢٠١١، صفحة ٢٠، جامعة آل البيت، الأردن .

السيسي، صلاح الدين حسن، " **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية** "، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت .

شاهين، علي عبدالله، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، ٢٠٠٥، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين .

الشماع ، خليل، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال " الملاءة المصرفية" وأثرها على المصارف العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت .

شيحة، مصطفى رشدي، " **النقود والمصارف والائتمان** "، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر .

طالب ، علاء و المشهداني، إيمان، " **الحوكمة المؤسسيّة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** "، الطّبعة الأولى، ٢٠١١، دار صفاء للنّشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطوخي، عبدالنبى إسماعيل، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط،مجلد رقم (٣)، ص ٨-١٧، ٢٠٠٨ .

عبد المطلب، عبد المجيد، "**النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ**" ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية .

العجلوني، محمد، " **البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية** "، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، دار المسيرة للنشر، عمان .

الغصين، راغب والنشواتي، محمد، " تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج camel"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، ص ١٥-٣٤، العدد ١، (٢٠١٤) .

الفرا، احمد نور الدين، " **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** "، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.

قانون البنوك الأردني رقم ٢٨، ٢٠٠٠ ، عمان، الأردن .

قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩، الإمارات العربية المتحدة .

مخلف، سليمان، " نظام التقييم المصرفي camel " ، مجلة المحاسب العربي، العدد ١١، ص ٦-٨ ، (٢٠١٢) .

المعمري ، نبيل ، " **العوامل المؤثرة الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنبة بتطبيق نظرية الوكالة**" ، رسالة ماجستير، ١٩٩٩، جامعة تعز، اليمن .

مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية ١٩٨٨، بازل، سويسرا .

سفاع، علي، " تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL – دراسة تحليلية لأداء البنك الاهلي اليمني للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) "، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، العدد الثاني، مجلد رقم (٢)، ص ٥٦-٧٠، (٢٠٠٨).

المومني، السروجي، " مقارنة أداء المصارف الاسلامية والتقليدية لاستخدام النسب المالية"، مجلة المنارة، المجلد رقم (١٣)، ص ١٠٧-١٤٥، العدد (٢)، (٢٠٠٧).

الناهش، عبدالله، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها، منتديات الحوار جامعة الملك سعود، ٢٠١٤ .

يونس، محمود وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، الدار الجامعية للنشر، مصر .

Barr, richard s. et al, " evaluating the productive efficiency and performance of u.s. commercial banks", engineering management, ٢٨,٨ , p. ١٩,(٢٠٠٢).

Biswas, m." performance evaluation of andhra bank & bank of maharashtra with camel model ", international journal of business and administration research review, ١،٥،٢٢٠, (٢٠١٤).

El mehdi, F. " moroccan banks analysis using camel model ", international journal of economics and financial issues, ٤،٣،٦٢٢-٦٢٧, (٢٠١٤).

Greenspan, A. " the role of capital in optimal banking supervision and regulations", economic review, ١٠-١٩, (١٩٩٨).

grier, w. " credit analysis of financial institutions", euromoney institution investor plc , ٢, ٤, p ١٣٥-١٦٥, (٢٠٠٧).

Moumbe, G. " diffusion des tic et performance des entreprises camerounaises : cas des emf de la ville de yaoundé ", université de yaoundé ii soa - dea, mémoire online, p ٢٨٥-٢٦٣,(٢٠٠٥).

Ioannidis, C and et al, "assessing bank soundness with classification techniques" , university of bath school of management, working paper series,p ١٢٥-١٣٨,(٢٠٠٩).

kumar, M, et all, "analyzing soundness in indian banking: a camel approach", research journal of management sciences,١, ٣, ٩-١٤, (٢٠١٢).

Macdonald, S. and koch, " timothy w., management of banking ",courier westford,٦, p ٤٦-٦٥,(٢٠٠٦).

Mohiuddin, G. "use of camel model: a study on financial performance of selected commercial banks in bangladesh", universal journal of accounting and finance, ٢،٥،١٥١-١٦٠, (٢٠١٤).

- مواقع الانترنت :

Federal Reserve release, "Uniform Financial Institutions Rating System", https://www.federalreserve.gov.

موقع جمعية البنوك الاردنية http://www.abj.org.jo/.

موقع البنك المركزي الأردني www.cbj.gov.jo

Abstract

Evaluating the Financial Performance of Jordanian Islamic and Conventional Banks Using the CAMEL system for the period (٢٠١٠-٢٠١٥) : A Comparative Analytical study

Done by

Aya Khalid ibrahiem Gharbieh

Observed by

Dr. Ebrahim Mahmoud Mansour

This study aims to evaluate the financial performance of Jordanian Islamic and Conventional banks using the CAMEL system for the period (٢٠١٠-٢٠١٥), and to answer questions that have been put forward in the study problem, which are whether the financial performance of conventional and Islamic banks in Jordan experiencing significant growth, and whether the financial performance of Islamic banks is superior to the financial performance of conventional banks in Jordan, according to the CAMEL system .

To achieve the study objectives and testing its hypotheses, the descriptive analytical method followed and tested the differences between Islamic and conventional banks, by measuring financial ratios of the indicators of CAMEL system. The descriptive statistical analysis method used include arithmetic mean, standard deviation and coefficient of variation, while using the inferential statistical method to explain the results that have been reached in the descriptive statistics. Also, it relied on t-test for independent samples to examine the statistical significance of the differences between the average financial ratios, according to the statistical analysis software "SPSS" in conducting statistical tests. Also, all Jordanian banks took as the study population which are (١٦) banks which of (١٣) conventional banks and (٣) Islamic banks, and the final grade awarded for each indicator alone then it's awarded for all indicators as a whole, that relied on (٣) financial ratios to measure each indicator of CAMEL system indicators.

The study found many results, the most important of which are the superiority of conventional banks to Islamic banks in each of the capital adequacy indicator, the quality of management indicator, the profitability management indicator and the Liquidity Management indicator, and the superiority of the Islamic banks to conventional banks in the assets quality indicator. The study concluded that there is stability and significant growth among both Islamic and conventional banks.

According to the findings, there is a set of recommendations, the most important of which is to strengthen the capital adequacy ratios among Islamic banks by strengthening the leverage ratio and the ratio of equity to deposits. In addition to the importance of enhancing asset quality among conventional banks by reducing the non-performing loans volume (bad debt) through studying clients' situations well and taking

the credit decision on the process of granting the facilities effectively, in addition the importance of strengthening the liquidity management indicator at Islamic banks by reducing the percentage of total facilities to total deposits to the extent that achieves a good percentage in the exploitation of deposits for granting facilities and does not exceed the border of liquidity risk.

Key words: CAMEL System, Evaluating the Financial Performance, Islamic banks, Conventional banks.